



## اقتضاء دلالة الأمر في أحاديث أبواب الطهارة من كتاب "منار السبيل" دراسة أصولية تطبيقية

د. خالد بن محمد بن علي العمري\*

[Kaloumri@kku.edu.sa](mailto:Kaloumri@kku.edu.sa)

ملخص:

يهدف البحث إلى التعريف بالأمر، وبيان ما تقتضيه دلالة الأمر المطلق، وإيضاح إعمال الفقهاء لها في نصوص السنة، وأثر القرينة في صرفها عن الوجوب إلى الإباحة أو الندب. وتم تقسيمه إلى قسمين: القسم الأول عبارة عن دراسة أصولية لقاعدة اقتضاء الأمر الوجوب، وذكر المذاهب فيها، مع أدلتها ومناقشتها. والقسم الثاني تطبيق لقاعدة اقتضاء الأمر الوجوب على الأوامر التي اشتملت عليها أحاديث أبواب الطهارة من كتاب "منار السبيل"، وقسمت الأوامر إلى ثلاثة مباحث حسب دلالتها عند المؤلف على الوجوب أو الإباحة أو الندب، مع ذكر الصارف للحكم عن الوجوب إلى الإباحة أو الندب. وفي الأوامر الدالة على الوجوب أذكر في الغالب الصارف الذي استند إليه الرأي المخالف في المسألة. وتبين من خلال البحث أهمية مثل هذه الدراسة التطبيقية على أحاديث الكتاب.

الكلمات المفتاحية: القواعد الأصولية، الإباحة والندب، الوجوب، الأمر، الطهارة.

\* أستاذ أصول الفقه المساعد - قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب بمحائل - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العمري، خالد بن محمد بن علي، اقتضاء دلالة الأمر في أحاديث أبواب الطهارة من كتاب "منار السبيل"-دراسة أصولية تطبيقية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة دمار، اليمن، مج11، ع4، 2023: 93-148.

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



## Implications of Command in *Manar al-Sabeel's* Purification Chapters Hadiths: A Jurisprudential Study

Dr. Khalid Mohammed Ali Al-Omari\*

[kaloumri@kku.edu.sa](mailto:kaloumri@kku.edu.sa)

### Abstract:

This study aims to define the concept of command and clarify the implications of absolute command in the texts of Sunnah, highlighting how jurists apply the concept in the texts, as well as the influence of contextual indicators in redirecting the understanding of obligation towards permissibility or recommendation. The study is divided into two sections. The first section offers an Islamic jurisprudential study of the principle of obligation in command, presenting the different schools of thought, their evidence, and discussions. The second section deals with the application of the principle of obligation in command to the commands mentioned in the hadiths of the chapters of purification from the book "Manar al-Sabeel." The commands are categorized into three sections based on the author's understanding of their implications as obligation, permissibility, or recommendation. The study also mentions the factors that lead to the deviation of the ruling from obligation to permissibility or recommendation. In the commands indicating obligation, the opposing opinions on the matter are also mentioned, along with the evidence they rely on.

**Keywords:** Jurisprudential principles, permissibility and recommendation, obligation, command, purification.

\* Assistant Professor of Jurisprudence Principles - Department of Islamic Studies - College of Science and Arts in Mahayel - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia

**Cite this article as:** Al-Omari, . Khalid Mohammed Ali, Implications of Command in Manar al-Sabeel 's Purification Chapters Hadiths: A Jurisprudential Study, Journal of Arts, Faculty of Arts, Tamar University, Yemen, V 11, I 4, 2023: 93 - 148.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مالك يوم الدين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وخيرته من خلقه، المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله وسلّم عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فمن أفضل القربات، وأجلّ الطاعات، التفقه في دين الله تعالى، ومعرفة الأحكام التي شرعها الله تعالى في كتابه، وبينها النبي ﷺ في سنته، وأولى ما يعتنى به منها "الأمر والنهي؛ لأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفةهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام"<sup>(1)</sup>.

وقد اعتنى الأصوليون في كتبهم بمباحث الأمر والنهي، فقعدوا القواعد، وأصلوا المسائل، ومهدوا الطريق للمجهدين لإعمال هذه القواعد في استنباط الأحكام الشرعية؛ فأثمر ذلك ثروة فقهية زخرت بها مدونات الفقه الإسلامي في جميع المذاهب. لكن كثيرًا من تلك الكتب اهتمت بذكر المسائل بأدلتها دون الإشارة إلى كيفية استنباط الأحكام من تلك الأدلة، أو ذكر القاعدة الأصولية التي بني عليها الحكم الشرعي.

ولا يخفى أن "الفروع إنما تبنى على الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه، لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفرع عليها بحال؛ فإن المسائل الفرعية على اتساعها، وبعد غاياتها لها أصول معلومة، وأوضاع منظومة ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علمًا"<sup>(2)</sup>.

وقد رغبت أن يكون هذا البحث تطبيقًا لقاعدة جليلة من قواعد أصول الفقه وهي: "اقتضاء دلالة الأمر الوجوب"، وبيان كيف أعملها الفقهاء في نصوص السنة النبوية؛ لاستنباط ما دلت عليه من أحكام، وعنونت له ب: "اقتضاء دلالة الأمر في أحاديث أبواب الطهارة من كتاب منار السبيل دراسة تأصيلية تطبيقية".



### أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- 1- أنها جمعت بين تناول القواعد الأصولية، وتطبيقها على الفروع الفقهية. والدراسات التي تعتنى بهذا الأمر يحصل بها طالب العلم التمرن على تحرير الأدلة، والتبين لمأخذ تضعيفها وتصويبها، وتمهد له الوصول إلى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول<sup>(3)</sup>.
- 2- اعتناؤها بتأصيل قاعدة جليلة وهي: دلالة الأمر على الحكم التكليفي من وجوب أو ندب أو إباحة.
- 3- منزلة كتاب "منار السبيل"<sup>(4)</sup> في الفقه الحنبلي، من حيث اعتناؤه بذكر الأدلة الشرعية، وما اشتمل عليه من أحاديث نبوية كثيرة.
- 4- أهمية مسائل أبواب الطهارة، وما اشتملت عليه من أحكام تتوقف عليها صحة الصلاة التي هي أكد أركان الإسلام بعد الشهادتين.

### مشكلة البحث:

يجيب هذا البحث عن الأسئلة التالية:

- 1- ما المقصود بالأمر؟ وما الصيغ الدالة عليه؟
- 2- ما الذي تقتضيه دلالة الأمر المطلق؟
- 3- كيف أعمل الفقهاء دلالة الأمر في نصوص السنة النبوية؟
- 4- كيف أثرت القرينة في صرف الأمر عن الوجوب إلى الندب أو الإباحة؟

### أهداف البحث:

- 1- بيان المقصود بالأمر، وذكر الصيغ الدالة عليه.
- 2- ذكر أقوال الأصوليين في اقتضاء دلالة الأمر المطلق، وبيان الراجح فيها.
- 3- التطبيق الأصولي لاقتضاء دلالة الأمر في أحاديث أبواب الطهارة في كتاب منار السبيل.
- 4- بيان أثر القرينة في صرف الأمر عن الوجوب إلى الندب أو الإباحة.

### الدراسات السابقة:

يوجد دراسات كثيرة تتعلق بمبحث دلالة الأمر، سواء منها ما دَوّن في أمات كتب الأصول قديمًا وحديثًا، أو ما أُلّف في الرسائل العلمية والأبحاث المحكمة. لكن لا يوجد دراسة علمية - حسب

اطلاعي القاصر - تناولت موضوع هذا البحث من حيث التطبيق لاقتضاء دلالة الأمر على أحاديث  
أبواب الطهارة من كتاب "منار السبيل".

### منهج البحث:

- 1- اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي؛ الاستقراء للنصوص النبوية الواردة في كتاب الطهارة وما ذكره الفقهاء، وشرح الحديث حول الأوامر الواردة فيها، ثم القيام بتحليل تلك النصوص، وبيان ما تقتضيه دلالة الأمر فيها.
- 2- قسمت البحث إلى قسمين: دراسة وتطبيق.
- 3- القسم الدراسي: أوردت فيه ما يتعلق بتعريف الأمر وصيغته، وعرضًا لمسألة دلالة الأمر المطلق، وبيان مذاهب العلماء فيها، مع الاستدلال والمناقشة.
- 4- القسم التطبيقي: جعلته في ثلاثة مباحث: دلالة الأمر على الوجوب، ودلالته على الندب، ودلالته على الإباحة. وهذه الدلالات في ضوء ما ذكره المؤلف من أحكام شرعية، وبينت في كل منها موضع دلالة الأمر، والصيغة التي دلت عليها، وبينت الصارف الذي صرف الأمر عن الوجوب إلى الإباحة والندب. وفي مبحث دلالة الأمر على الوجوب أشرت غالبًا إلى القول الآخر في المسألة؛ ليتبين أثر القاعدة في الخلاف الفقهي دون التصريح بالمخالف، واكتفيت بعزو المسألة إلى أحد المصادر التي اعتنت بذكر الخلاف الفقهي.
- 5- اعتنيت في القسم الدراسي بذكر الخلاف، وذكر الأدلة، ووجوه الاستدلال، وعزو الأقوال إلى مصادرها.
- 6- في توثيق الأقوال: أذكر اسم الكتاب، ومؤلفه، ورقم المجلد والصفحة. وأشير إليه بكلمة "ينظر" في الحاشية، وما كان من الأقوال منقولاً بنصه، أكتفي بوضعه بين علامتي التنصيص.
- 7- في توثيق الآيات: أذكر اسم السورة، ورقم الآية في صلب البحث.
- 8- خرّجت الأحاديث على وجه الاختصار ملتزمًا في الغالب تخريج مؤلف الكتاب، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به.



9- اعتمدت في الحكم على الأحاديث التي في غير الصحيحين، وبيان درجتها على ما ذكره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- في كتابه: "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، أو كتبه الأخرى.

10- لم أترجم للأعلام لشهرتهم، وطلبًا للاختصار الذي تقتضيه طبيعة البحث.

11- وضعت خاتمة مشتملة على أبرز النتائج والتوصيات.

#### خطة البحث:

انتظم عقد البحث في مقدمة، وقسمين: دراسي وتطبيقي، وخاتمة. المقدمة: اشتملت على أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

القسم الدراسي واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: في تعريف الأمر وصيغته.

المبحث الثاني: في اقتضاء دلالة الأمر.

القسم التطبيقي، واشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأوامر الدالة على الوجوب.

المبحث الثاني: الأوامر الدالة على الندب.

المبحث الثالث: الأوامر الدالة على الإباحة.

خاتمة البحث: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهرس: فهرس مصادر البحث.

القسم الدراسي: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في تعريف الأمر وصيغته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الأمر لغة واصطلاحًا.

الأمر لغة: مصدر أمر يأمر أمرًا، وذكر ابن فارس أن كلمة "أمر" لها أصول خمسة<sup>(5)</sup>:

الأول: الأمر من الأمور، ومنه قولهم: هذا أمر رضيته، وأمر لا أرضاه. وفي المثل: "أمر ما أتى بك". ومن ذلك في المثل أيضاً: "لأمر ما يسود من يسود".

الثاني: الأمر ضد النهي، وهو قولك: افعَلْ كذا. قال الأصمعي: يقال: لي عليك أَمْرَة مطاعة، أي: لي عليك أن أَمرك مرة واحدة فتطيعني.

الثالث: الأمر -بفتح الميم- وهو النَّماء والبركة. قال الخليل: الأمر النَّماء والبركة، وامرأة أَمْرَة، أي: مباركة على زوجها. وقد أمر الشيء أي كثر.

الرابع: المعلم والموعد، قال الخليل: الأَمارة الموعد. وقال الأصمعي: الأَمارة العلامة، تقول اجعل بيني وبينك أَمارة وأَمَارًا.

الخامس: العجب، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِمْرًا﴾ أي عجبًا. [الكهف: 71]. والمقصود هنا هو الأصل الثاني، وهو الأمر ضد النهي، قال ابن منظور: "الأمر: معروف، نقيض النهي"<sup>(6)</sup>.

قال فخر الدين الرازي<sup>(7)</sup>: اتفقوا على أن لفظة الأمر حقيقة في القول المخصوص، واختلفوا في كونه حقيقة في غيره على أقوال:

القول الأول: أنه حقيقة في الفعل، وهو قول بعض الفقهاء<sup>(8)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159] أي في الفعل ونحوه. وقوله تعالى: ﴿أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: 73] أي فعله.

القول الثاني: أنه مجاز في الفعل، وهو قول الجمهور<sup>(9)</sup>.

القول الثالث: أنه مشترك بين القول المخصوص، وبين الشيء، وبين الصفة، وبين الشأن والطريق، قاله أبو الحسين البصري<sup>(10)</sup>: فيطلق الأمر ويراد به الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْتُ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: 97] أي: شأنه. ويطلق ويراد به الصفة، نحو قول الشاعر:



"لأمرٍ ما يسوّد من يسود". ويطلق ويراد به الشيء كقولهم: تحرك الجسم لأمر، أي لشيء. ويطلق على الطريقة بمعنى الشأن، وعلى القصد والمقصود<sup>(11)</sup>.

والصحيح أن الأمر مجاز في غير القول المخصوص، ودليل ذلك: أن القول المخصوص يسبق إلى الفهم عند الإطلاق، ولو كان حقيقة في الفعل للزم الاشتراك والاطراد؛ لأنه من لوازم الحقيقة، ولا يقال للأكل أمر، ولا يشتق له منه أمر، ولا مانع، ولأنّ حدّ جمعاهما، ولو وصف بكونه مطاعاً ومخالفاً، ولما صح نفيه<sup>(12)</sup>.

والأمر في اصطلاح الأصوليين: "استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء". وهذا تعريف أبي الخطاب<sup>(13)</sup>، وابن قدامة<sup>(14)</sup>، والفخر الرازي<sup>(15)</sup>، لكنه ذكر كلمة "طلب" بدلاً من كلمة "استدعاء".

شرح التعريف<sup>(16)</sup>:

"استدعاء": طلب، والطلب جنس في التعريف؛ لأنه شامل لطلب الفعل وطلب الترك، وشامل للطلب من الأعلى وهو الأمر، أو من الأدنى وهو الدعاء، أو من المساوي وهو الشفاعة والالتماس.

"الفعل": احترز به عن النهي؛ لأنه استدعاء الترك.

"بالقول": المراد بالقول صيغة الأمر، واحترز به عن الإشارات والرموز والحركات والأفعال المجردة بغير قول، فهي ليست أوامر حقيقية، وإنما على سبيل المجاز؛ "لأن الطلب من لوازم الأمر الحقيقي، والصيغة من لوازم الطلب، بناء على أن الكلام حقيقة في العبادات اللسانية، لا في المعاني النفسانية"<sup>(17)</sup>.

"على جهة الاستعلاء": أي يكون الأمر متكيّفًا بكيفية الاستعلاء، والترفع على المأمور؛ كالسيد مع عبده، والسلطان مع رعيته. والفرق بين العلو والاستعلاء: أن العلو صفة في الأمر بأن يكون عالي الرتبة عن المأمور، والاستعلاء صفة في الأمر بأن يكون بعظمة<sup>(18)</sup>.



واختلف الأصوليون في اشتراط العلو والاستعلاء في الأمر على أربعة أقوال:

القول الأول: أنه يعتبر العلو والاستعلاء في مسئى الأمر، وبه جزم ابن القشيري،  
والقاضي عبد الوهاب<sup>(19)</sup>.

القول الثاني: أنهما غير معتبرين، ذكره الرازي في المحصول<sup>(20)</sup>.

القول الثالث: يعتبر العلو دون الاستعلاء، وهو قول المعتزلة، واختاره أبو إسحاق  
الشيرازي، وابن السمعاني، وابن عقيل، وأبو بكر الرازي<sup>(21)</sup>.

القول الرابع: يعتبر الاستعلاء ولا يعتبر العلو، وبه قال أبو الحسين البصري، وصححه  
الرازي، والآمدني، وابن الحاجب، وابن برهان<sup>(22)</sup>. وقد ظهر أثر هذا الاختلاف جلياً في تعريفات  
الأصوليين للأمر.

وهناك تعريفات أخرى كثيرة للأمر لا يخلو واحد منها من انتقاد<sup>(23)</sup>، منها:

تعريفه بأنه: "القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به"<sup>(24)</sup>. وقيل: "طلب الفعل على  
وجه يعد فاعله مطيعاً"<sup>(25)</sup>، وقيل: "صيغة افعل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأمر"<sup>(26)</sup>،  
وعرفه أكثر المعتزلة بأنه: "قول القائل لمن دونه افعل، أو ما يقوم مقامه"<sup>(27)</sup>. فالتعريف الأول  
يلزم منه الدور حيث عرف الأمر بالمأمور والمأمور به، والثاني كذلك؛ لأنه عرف الأمر بالطاعة  
المتعلقة بالفعل وهي لا تعرف إلا بموافقة الأمر، والثالث يلزم منه الدور أيضاً؛ لأنه عرف  
الشيء بنفسه، والتعريف الرابع غير مانع لدخول كثير من المعاني التي تستعمل لها صيغة  
افعل-كالتهديد والإرشاد والإباحة- وهي ليست أوامر حقيقية<sup>(28)</sup>.

المطلب الثاني: صيغة الأمر.

الفرع الأول: اختلف الأصوليون في الأمر هل له صيغة تخصه؛ أي: لفظ يدل بمجرد  
عليه، أي بدون القرينة، على قولين<sup>(29)</sup>:

القول الأول: أن الأمر له صيغة موضوعة له، تدل عليه حقيقة، كدلالة سائر الألفاظ  
الحقيقية على موضوعاتها، وهذا قول الأئمة الأربعة والأوزاعي، وجماعة أهل العلم وبه يقول  
البلخي من المعتزلة<sup>(30)</sup>. واستدلوا على ذلك بدليلين<sup>(31)</sup>:



الدليل الأول: اتفاق أهل اللسان أن هذه الصيغة تسمى أمراً.

الدليل الثاني: أن السيد لو قال لعبده: "افعل كذا"، فإنه يعد أمراً، ويعد العبد مطيعاً بالامتثال، عاصياً بالترك، مستحقاً للعقوبة والتوبيخ، فلو لم تكن هذه الصيغة موضوعة للأمر لما استحق العبد العقوبة والتوبيخ.

القول الثاني: ليس للأمر صيغة موضوعة له، وصيغة "افعل" مشتركة بين الأمر وغيره، فلا يحمل على أحدهما إلا بقريئة تدل عليه، وهو قول أكثر الأشاعرة<sup>(32)</sup>. واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: ثبوت صيغة (افعل) للأمر إما أن يكون عن طريق العقل أو النقل، وكلاهما باطلان. أما العقل فإنه لا مدخل له في اللغات، وأما النقل فمتواتر وأحاد. وثبوت أنها للأمر عن طريق التواتر باطل؛ لأنه لو ثبت عنه لعلم بالضرورة، وحيث لم نعلمه، فثبت أنها ليست للأمر عن طريق التواتر. وثبوتها عن طريق الأحاد باطل أيضاً؛ لكون الأحاد لا يفيد إلا الظن فلا تثبت به قاعدة أصولية قطعية كهذه القاعدة<sup>(33)</sup>.

ويجاب عنه: بأنه يطالب بالدليل على أن صيغة (افعل) للأمر، وهذا باطل؛ لأن المطالبة بالدليل ليست دليلاً. ولو فرضنا أنها دليل فقد ذكرنا سابقاً الدليل على أن هذه الصيغة للأمر. والقول بأن الظن لا تثبت به القاعدة الأصولية؛ لأنها قطعية غير مسلم؛ لأن القاعدة إن كانت عملية أو وسيلة إلى العمل كهذه القاعدة فإنها تثبت بالظني، أما العلمية فلا تثبت به<sup>(34)</sup>.

الدليل الثاني: أن صيغة (افعل) ترد للأمر، ولمعان أخرى كالإباحة والتهديد والتعجيز والإرشاد وغيرها من المعاني. ولا يمكن حملها على أحد هذه المعاني إلا بقريئة ترجح<sup>(35)</sup>.

ويجاب عنه: بأن صيغة (افعل) المجردة عن القرائن للأمر، ولا تحمل على غيره من المعاني إلا بقريئة<sup>(36)</sup>.

والخلاف هنا مبني على خلافهم في صفة الكلام، فالذين قالوا: الكلام لفظي، ذكروا أن له صيغة تدل عليه حقيقة، وهم أصحاب القول الأول. والذين قالوا: الكلام نفسي، ذكروا أن

ليس له صيغة تدل عليه عندهم؛ لأنه معنى، وهذا ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني<sup>(37)</sup>.  
والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من وضع صيغة للأمر تدل عليه حقيقة.

الفرع الثاني: للأمر صيغ دالة عليه، وهي على قسمين<sup>(38)</sup>:

الأول: صيغ صريحة، وهي أربع صيغ<sup>(39)</sup>:

- 1- صيغة فعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: 78].
- 2- صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: 63]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَتَكَّنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: 104].
- 3- صيغة اسم فعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ [المائدة: 105].
- 4- صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: 4]، أي فاضربوا الرقاب. وقوله تعالى: ﴿ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: 83]، أي أحسنوا.

الثاني: صيغ غير صريحة، ومنها:

- 1- الجملة الخبرية التي يراد بها الأمر. نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: 228]، وقوله تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: 233]<sup>(40)</sup>.
- 2- الجملة الاستفهامية التي يراد بها الأمر. نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران: 20]، أي أسلموا، وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴾ [المائد: 91]، أي فانتهاوا<sup>(41)</sup>.
- 3- الأمر بصيغة العرض والتحضيض. نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: 22]، أي أحبوا، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة: 62]، أي تذكروا<sup>(42)</sup>.



وهناك أنواع أخرى غير ما ذكر من الصيغ غير الصريحة يمكن الرجوع إليها في مظانها لمن أراد الاستقصاء.

### المبحث الثاني: اقتضاء دلالة الأمر عند الأصوليين.

اختلف الأصوليون في دلالة الأمر المجرد عن القرينة على عدة أقوال<sup>(43)</sup>:

القول الأول: أن الأمر يقتضي الوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء المتكلمين<sup>(44)</sup>. وهو الراجح للأدلة الآتية<sup>(45)</sup>:

1- قول الله تعالى لإبليس: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: 12].

وجه الدلالة: ذم الله تعالى إبليس على تركه السجود لآدم بعد ورود الأمر به، ولو لم يكن الأمر دالاً على الوجوب لما ذمه الله تعالى على الترك، وكان لإبليس أن يقول: إنك ما ألزمتني

السجود. وقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ ليس المراد منه الاستفهام بالاتفاق، بل المراد الذم<sup>(46)</sup>.

واعترض على هذا الدليل باعتراضين<sup>(47)</sup>:

الأول: وجود قرينة مع ذلك الأمر دلت على الوجوب، أو أن الأمر في تلك اللغة كان يفيد الوجوب. وأجيب عنه: أن المذكور في الآية أمر مطلق، والظاهر يقتضي ترتيب الذم على مخالفة الأمر، فمن ادعى القرينة احتاج إلى الدليل، ومن خصه بأمر خاص خالف الظاهر.

الثاني: أن عقاب الله تعالى لإبليس بسبب استكباره وكفره، وليس لمخالفته الأمر. وأجيب عنه: بأن الله تعالى عاقبه على الأمرين جميعاً: مخالفته الأمر، واستكباره وكفره.

2- قال الله تعالى: ﴿ فليَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

[النور: 63]. وجه الدلالة: أن الله تعالى حذّر وتوعّد من خالف أمر الرسول ﷺ بالفتنة

والعذاب الأليم، والوعيد لا يكون إلا على ترك واجب في مخالفة الأمر، فدل على أن

امتنال أمره واجب. وقيل: إن هاء الكناية في (أمره) راجعة إلى الله تعالى. وأيهما كان فقد

حذّر الله تعالى من مخالفته وتوعّد عليه، وهو دليل على وجوب فعل ما أمر به كما

تقدم (48)

3- وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:36].  
وجه الدلالة من الآية على وجوب الأمر من وجهين<sup>(49)</sup>:

الوجه الأول: نفيه تعالى التخيير فيما أمر به، ومن يقول بالندب والإباحة يثبت معهما التخيير، وذلك خلاف مقتضى الآية.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ وجه الدلالة: أن الله تعالى سعى تارك الأمر عاصيًا، واسم العصيان لا يلحق إلا بترك الواجبات، فدل أن الأمر للإيجاب.

اعترض على هذا الدليل: بأنه إنما ورد فيما قضاها، وما قضاها واجب، والخلاف فيما أمر به.

وأجيب عن ذلك: بأن ما قضاها ليس له صيغة تدل على أنه واجب أو مندوب وهو دون مرتبة الأمر، ومع هذا فلم يجعل له الخيرة، فأولى منه أن لا يجعل له ذلك في الأمر، وعلى أن تعلقنا بقوله: ﴿ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا ﴾ فعاد الكلام إلى قوله: ﴿ أَمْرًا ﴾<sup>(50)</sup>.

4- وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ [المرسلات:48]. وجه الدلالة: أن الله تعالى ذمهم على ترك امتثال الأمر بالركوع، فدل على أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب؛ لأن الواجب يذم تاركه<sup>(51)</sup>.

واعترض على هذا الدليل باعترضين<sup>(52)</sup>:

الأول: أن الله تعالى ذمهم لأنهم لم يعتقدوا حقيقة الأمر، لا لأنهم تركوا المأمور به. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَلُومُنَّ الْيَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ [المرسلات:49]. وأجيب عنه: بأن المكذبين في الآية إما أن يكونوا هم الذين تركوا الركوع لما قيل لهم: ﴿ ارْكَعُوا ﴾، فجاز أن يستحقوا الذم بترك

الركوع، والويل بسبب التكذيب. أو يكونوا غيرهم وحينئذ لا يكون إثبات الويل لإنسان بسبب التكذيب منافياً ثبوت الذم لآخر بسبب ترك المأمور به.

الثاني: أن الله تعالى ذمهم لوجود قرينة دالة على الوجوب. وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن الله تعالى ذمهم لمجرد كونهم تركوا الركوع، فدلّ على أن منشأ الذم هذا القدر لا القرينة.

5- عن أبي سعيد بن المعلّى قال: كنت أصليّ في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي، فقال: (ألم يقل الله: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾<sup>(53)</sup>).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ عاتبه على مخالفة الأمر المطلق، وهو قوله تعالى: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال:24] وإن كان في الإجابة إليه ترك فريضة عليه، وهو فيها. فدل على أن مجرد الأمر للوجوب، وإلا لما جاز ذمه وعتابه على ترك الاستجابة<sup>(54)</sup>.

اعترض على هذا الدليل: بأن النبي ﷺ لم يذمه، وإنما بيّن له أن دعاءه مخالف لدعاء غيره. وأجيب عنه: بأن ظاهر الكلام يقتضي اللوم، وهو في معنى الإخبار عن نفي العذر، ولا يكون ذلك إلا أن يكون الأمر للوجوب<sup>(55)</sup>.

6- عن البراء بن عازب رضي الله عنه: (أنّ النبي ﷺ أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، فردّوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان، فقالت: من أغضبك أغضبه الله؟ فقال: وما لي لا أغضب، وأنا أمر بالأمر فلا أتبع)<sup>(56)</sup>. وجه الدلالة: غضب النبي ﷺ على ترك امتثال أمره دالّ على أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب؛ إذ لو كان للندب أو الإباحة لما غضب ﷺ؛ لأنه لا يغضب إلا على ترك واجب<sup>(57)</sup>.

واعترض على هذا الاستدلال: بأن الوجوب مستفاد من القرينة وهي غضب النبي ﷺ. وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن النبي ﷺ إنما علّل غضبه بتركهم اتباع أمره، ولولا أن أمره للوجوب، لما غضب من تركه<sup>(58)</sup>.

7- قول النبي ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)<sup>(59)</sup>. وجه

الدلالة: جعل النبي ﷺ المشقة من لوازم الأمر بالسواك، والمشقة لا تكون لازمة إلا لأمر الإيجاب، والندب غير شاق، فدل على أن أمره اقتضى الوجوب<sup>(60)</sup>.

8- قوله ﷺ لبريرة: "لو راجعتيه؟ قالت: أتأمرني يا رسول الله؟ فقال: "إنما أنا شافع". فقالت: لا حاجة لي فيه<sup>(61)</sup>. وجه الدلالة: نفي النبي ﷺ كونه أمراً لبريرة، وبين أنه شافع، ففرق هنا بين الأمر والشفاعة، فدل ذلك على أن أمره للإيجاب، وإجابة شفاعته مندوب إليها<sup>(62)</sup>.

واعترض: بأنه لا دلالة فيه؛ لأنه لم يتضمن الأمر، وإنما سألها النبي ﷺ، وشفع إليها. وأجيب: بأن الاحتجاج بقولها: (أتأمرني)، فقال: إنما أنا شافع، فتبرأ عن الأمر إلى الشفاعة<sup>(63)</sup>.

9- إجماع الصحابة رضوا؛ فإنهم أجمعوا على وجوب طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ، وامتنال أوامره من غير سؤاله عما عني بأوامره، ولهم في ذلك وقائع كثيرة، منها<sup>(64)</sup>:

أنهم أوجبوا أخذ الجزية من المجوس بقوله ﷺ: (سنوا بهم سنة أهل الكتاب)<sup>(65)</sup>. وأوجبوا غسل الإناء من ولوغ الكلب فيه بقوله ﷺ: (فليغسله سبعاً)<sup>(66)</sup>. وأوجبوا قضاء الصلاة الفائتة عند ذكرها بقوله ﷺ: (فليصلها إذا ذكرها)<sup>(67)</sup>. واستدل أبو بكر رضي الله عنه على إيجاب الزكاة بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة:43]<sup>(68)</sup>. وغيرها من الوقائع التي تدل على إجماعهم على حمل الأمر المطلق على الوجوب.

قال أبو المظفر السمعاني: "المتعارف من أمر الصحابة رضوا أنهم عقلوا عن مجرد أوامر الرسول ﷺ الوجوب وسارعوا إلى تنفيذها، ولم يراجعوه فيها، ولم ينتظروا بها اقتران الوعيد وإرادته إياها بالتوكيد، ولو كان كذلك لحكي عنهم، ولنقلت القرائن المضافة إلى الأوامر كما نقلت أصولها، فلما نقلت أوامره، ونقل امتثال الصحابة لها من غير تلبث وانتظار، ونقل أيضاً احترازهم عن مخالفتها بكل وجه؛ عرفنا أنهم اعتقدوا فيها الوجوب"<sup>(69)</sup>.

واعترض على هذا الدليل: باحتمال أنهم لم يرجعوا إلى ظاهر الأمر، وإنما رجعوا إلى قرينة اقترن بها الأمر دلت على الوجوب. وأجيب عنه: بأن الظاهر الاحتجاج بنفس الألفاظ، فلا يجوز



حمله على القرائن. وأيضًا لو صحَّ هذا الاعتبار لبطل حكم اللغة؛ فإن أسامي الأشخاص والأعيان تفيد مسمياتها بنفسها، ولا طريق إلى إثبات هذا المعنى إلا بطريق الظاهر<sup>(70)</sup>.

10- أن أهل اللغة عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب؛ وذلك لأمرين:

أولهما: أن مخالفة الأمر معصية، كما قال تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم:6]، وقال: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه:93]، وقال الشاعر:

أمرتك أمرًا جازمًا فعصيتني فأصبحت مسلوب الإرادة نادمًا

والمعصية موجبة للعقوبة؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:36]. وهذا يدل على أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب؛ إذ لو لم يكن كذلك لما وصف مخالف الأمر بالمعصية.

ثانيهما: قالوا: إن السيد لو أمر عبده، فخالفه، حسن لومه وتوبيخه، وحسن العذر في عقوبته لمخالفته الأمر؛ إذ شأن الواجب ما يعاقب أو يذم بتركه.

واعترض على هذا الدليل: بأن لزوم العقوبة؛ لأن الشريعة أوجبت على العبد طاعة سيده.

وأجيب عن ذلك: بأن السيد لا تجب طاعته إلا إذا أتى بما يقتضي الإيجاب، أما لو أذن لعبده في فعل شيء، أو حرمه عليه لم يجب عليه ذلك<sup>(71)</sup>.

القول الثاني: أنه يقتضي الندب؛ وهو قول بعض المعتزلة كأبي علي الجبائي، وابنه هاشم، والقاضي عبد الجبار، ونسبه الغزالي إلى كلِّ المعتزلة. ونسب كذلك إلى الشافعي<sup>(72)</sup>.

واستدلوا على ذلك بأدلة، منها:

الدليل الأول: أنه لا بُدَّ من تنزيل الأمر على أقل ما يشترك فيه الوجوب والندب، وهو طلب الفعل واقتضاؤه، وأن فعله خير من تركه -وهو الندب- وهذا معلوم، أما لزوم العقاب بتركه -وهو الوجوب- فغير معلوم، فيتوقف فيه حتى يرد دليل من خارج<sup>(73)</sup>.



الدليل الثاني: أن الأمر طلب، والطلب يدل على حسن المطلوب لا غير، والمندوب حسن، فيصح طلبه، وما زاد على ذلك درجة لا يدل عليها مطلق الأمر، ولا يلزم منه<sup>(74)</sup>.

الدليل الثالث: أن الشارع يأمر بالواجبات والمندوبات معاً، فعند ورود الأمر يحتمل الأمرين على السواء، فصار مشتركاً بينهما، فيحمل على اليقين وهو الندب دفعاً للاشتراك؛ لأنه خلاف الأصل<sup>(75)</sup>.

وأجيب عن هذه الأدلة: بأن حاصل ما استدلووا به هو حمل الأمر على الندب؛ لأنه اليقين، وهذا لا يصح لوجهين: أحدهما: أنه قد تبين في القول الأول أن مقتضى الصيغة الوجوب بما ذكر من أدلة الكتاب والسنة والإجماع والعرف اللغوي<sup>(76)</sup>. الثاني: أن هذا الحمل إنما يصح لو كان الوجوب ندباً وزيادة، وليس الأمر كذلك؛ لأنه يدخل في حد الندب: جواز الترك، وليس بموجود في الوجوب<sup>(77)</sup>.

القول الثالث: يقتضي الإباحة؛ ونسب هذا القول إلى بعض الشافعية<sup>(78)</sup>.

واستدلوا على ذلك: بأن الأمر قد استعمل في الوجوب والندب والإباحة، وهي مستيقنة؛ لأنها أدنى الدرجات، فيكون الأمر حقيقة فيها. ولا يحمل على الوجوب أو الندب حتى يرد دليل من خارج؛ لأنهما مشكوك فيهما؛ فلا يحمل عليهما بالشك، ولأن جواز الإقدام هو القدر المشترك بين الثلاثة؛ فليكن الأمر حقيقة فيه، وهو الإباحة، دفعاً للمجاز والاشتراك<sup>(79)</sup>. وأجيب عن هذا الدليل:

بأن حمل الأمر على الإباحة لأنها مستيقنة باطل؛ لوجود الفرق بين الأمر والإباحة من عدة وجوه<sup>(80)</sup>:

الأول: من جهة تعريف كل منهما: فإن الأمر: استدعاء وطلب، والإباحة ليست طلباً ولا استدعاء، بل هي إذن له وإطلاق. الثاني: من جهة الوضع اللغوي، فقد وضعت اللغة صيغة (افعل) للأمر، وصيغة (لا تفعل) للنهي، وصيغة (إن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل) للإباحة. الثالث: من جهة الضرورة فلو قدرنا انتفاء القرائن كلها، فإنه يسبق إلى الأفهام



اختلاف معاني هذه الصيغ، ونعلم قطعاً أنها ليست أسامي مترادفة على معنى واحد، كما ندرك التفرقة بين قولهم: "قام" و"يقوم" في: أن هذا ماض، وذاك مستقبل، وهذا أمر يعلم ضرورة.

القول الرابع: هو على الوقف، حتى يرد الدليل ببيانه. وهو قول أبي الحسن الأشعري، واختاره إمام الحرمين، والغزالي، وصححه الآمدي<sup>(81)</sup>.

واستدلوا على ذلك: بأن الأمر موضوع للوجوب أو الندب أو الإباحة، وكونه موضوعاً لأحد هذه الأقسام: إما أن يعلم بطريق النقل أو بطريق العقل، ولم يوجد أحدهما، فيجب التوقف فيه.

قال الغزالي: "والدليل القاطع فيه أن كونه موضوعاً لواحد من الأقسام لا يخلو إما أن يعرف عن عقل أو نقل، ونظر العقل إما ضروري أو نظري، ولا مجال للعقل في اللغات، والنقل إما متواتر أو آحاد، ولا حجة في الآحاد، والتواتر في النقل لا يعدو أربعة أقسام: فإنه إما أن ينقل عن أهل اللغة عند وضعهم أنهم صرحوا بأننا وضعناه لكذا أو أقروا به بعد الوضع، وإما أن ينقل عن الشارع الإخبار عن أهل اللغة بذلك أو تصديق من ادعى ذلك، وإما أن ينقل عن أهل الإجماع، وإما أن يذكر بين يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل. فهذه الوجوه الأربعة هي وجوه تصحيح النقل، ودعوى شيء من ذلك في قوله "افعل" أو في قوله "أمرتك بكذا، وقول الصحابي أمرنا بكذا" لا يمكن فوجب التوقف فيه"<sup>(82)</sup>. وأجيب عن هذا الدليل من وجوه<sup>(83)</sup>:

الوجه الأول: أن غاية ما مع القائلين بالوقف: المطالبة بالأدلة، وقد ذكرنا الأدلة سابقاً على رجحان القول الأول وهو أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب. الوجه الثاني: إن سلموا أن الأمر يقتضي ترجيح الفعل على الترك، فيلزمهم: أن يقولوا بالندب، ويتوقفوا فيما زاد على ذلك، كقول أصحاب الندب. الوجه الثالث: القول بأن الصيغة لا تفيد شيئاً تسفيه لواقع اللغة الذي جعل لكل لفظ معنى، وإخلاء للوضع عن الفائدة بمجرد.

الوجه الرابع: إن كان التوقف لمطلق الاحتمال فيلزمهم التوقف في الظواهر كلها، وترك العمل بما لا يفيد القطع، واطّراح أكثر الشريعة فإن أكثرها إنما ثبت بالظنون، وهذا لا يجوز.

القسم التطبيقي: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأوامر الدالة على الوجوب.

(1) قوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه، قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)<sup>(84)</sup>.

قوله: (فليغسل) فعل مضارع مقترن بلام الأمر، والأمر يقتضي الوجوب؛ فيدل على وجوب غسل اليدين عقب الاستيقاظ من نوم الليل قبل إدخالهما في الإناء. وهذا القول هو ظاهر الروايتين عن الإمام أحمد، وجاء عند مسلم: (فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً)<sup>(85)</sup>، وأمره ﷺ يقتضي الوجوب، ونهيه يقتضي التحريم<sup>(86)</sup>.

وأما من حمل الأمر في هذا الحديث على الاستحباب، فجعل القرينة الصّارفة عن الوجوب تعليقه ﷺ لهذا الأمر بقوله: (فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)، وطريان الشك على يقين الطهارة لا يؤثر فيها، كما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث، فيدل ذلك على أنه أراد الندب<sup>(87)</sup>. قال ابن دقيق العيد: "الأمر - وإن كان ظاهره الوجوب - إلا أنه يصرف عن الظاهر لقرينة ودليل، وقد دلّ الدليل، وقامت القرينة ههنا؛ فإنه ﷺ علّل بأمر يقتضي الشك، وهو قوله: (فإنه لا يدري أين باتت يده)، والقواعد تقتضي أن الشك لا يقتضي وجوباً في الحكم، إذا كان الأصل المستصحب على خلافه موجوداً. والأصل: الطهارة في اليد، فلتستصحب"<sup>(88)</sup>.

واستدل المصنف بهذا الحديث أيضاً في "باب إزالة النجاسة" على وجوب غسل المتنجس ثلاث غسلات، وهي رواية عن أحمد.

(2) قول النبي ﷺ: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات)<sup>(89)</sup>، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أولاً بالتراب)<sup>(90)</sup>.

قوله: (فليغسله) في الحديثين: فعل مضارع مقترن بلام الأمر، والأمر يقتضي الوجوب؛ فيدل على وجوب غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات. والمقصود بولوغ الكلب: شربه من الإناء بلسانه<sup>(91)</sup>.

(3) حديث عائشة -رضي الله عنها- مرفوعاً: (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار؛ فإنها تجزئ عنه) رواه أحمد وأبو داود<sup>(92)</sup>. ولفظ أبي داود: (فليذهب معه بثلاثة أحجار؛ فإنها تجزئ عنه).

قوله: (فليستطب) فعل مضارع مقترن بلام الأمر؛ فيقتضي وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار؛ لأن معنى الاستطابة: الاستنجاء، و"سبي بها من الطيب، لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء؛ أي يطهره"<sup>(93)</sup>. وقوله: (فليذهب) فعل مضارع مقترن بلام الأمر؛ فيقتضي وجوب الاستجمار بثلاثة أحجار. ويؤيد الوجوب نهي النبي ﷺ -في الحديث المتفق على صحته- عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار<sup>(94)</sup>، والاستجمار: إزالة الخارج من السبيلين بالحجارة ونحوها؛ فالجمار هي الحجارة الصغيرة<sup>(95)</sup>.

ومن ذهب إلى عدم وجوب الاستجمار بثلاثة أحجار جعل الصَّارف عن الوجوب قوله ﷺ: (وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَاحِرْ)<sup>(96)</sup>. وحمل الأمر على الاستحباب توفيقاً بين الأحاديث<sup>(97)</sup>.

(4) قال ﷺ لرجل أسلم: (ألقِ عنك شعر الكفر، واختن)<sup>(98)</sup>.

قوله: (اخْتَنِ) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب؛ فدلَّ على وجوب الختان على الذكر والأنثى، والختان في حق الرجل قطع جلدة غاشية حشفة الذكر، ومن المرأة قطع بعض جلدة عالية مشرفة على الفرج<sup>(99)</sup>.

والذين لم يقولوا بوجوب الختان، استدلو بقوله ﷺ: (الختان سنة للرجال، مكرمة للنساء)<sup>(100)</sup>، وبدلالة الاقتران في قوله ﷺ: (الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط)<sup>(101)</sup>. فإذا كانت هذه الخصال المذكورة مع الختان مستحبة، فكذلك الختان. وحملوا الأمر الوارد في الحديث السابق على الندب جمعاً بين الأحاديث<sup>(102)</sup>.

(5) قوله ﷺ: "إذا التقى الختانان وجب الغسل"<sup>(103)</sup>، وقوله ﷺ: "إذا جلس بين شعبها الأربع، ومسَّ الختان الختان وجب الغسل"<sup>(104)</sup>.

قوله: (وجب الغسل) "وجب" في الحديثين: ليست من صيغ الأمر، ولكنها من الصيغ التي يستفاد منها الوجوب، قال ابن القيم: "ويستفاد الوجوب: بالأمر تارة، وبالتصريح بالإيجاب والفرض والكتب، ولفظة "على"، ولفظة "حق" على العباد وعلى المؤمنين، وترتيب الدم والعقاب على الترك، وإحباط العمل بالترك، وغير ذلك"<sup>(105)</sup>. فالحديث دال على وجوب الغسل من التقاء الختانيين. والمراد بالتقاء الختانيين: تغييب الحشفة في الفرج، فإن هذا هو الموجب للغسل، سواء كانا مختننين أو لا، وسواء أصاب موضع الختان منه موضع ختانها أو لم يصبه. ولو مس الختان الختان من غير إيلاج فلا غسل بالاتفاق<sup>(106)</sup>.

(6) عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا). قال أبو أيوب: فقدمنا الشام، فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة، فنحنرف عنها، ونستغفر الله<sup>(107)</sup>.

قوله: (شرقوا أو غربوا): كلاهما فعل أمر، والأمر فيهما يقتضي الوجوب لعدم الصارف عنه، فيدلان على وجوب الاتجاه إلى جهة الشرق أو جهة الغرب حتى لا يستقبل المتخلي القبلة ولا يستدبرها حال قضاء الحاجة؛ لعدم جواز ذلك، وهذا الأمر بالتشريق والتغريب لمن كان اتجاه قبلته شمالاً أو جنوباً كحال النبي ﷺ وصحابته في المدينة. والذين قالوا بجواز الاستقبال استدلووا بقول جابر- رضي الله عنه: (نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها)<sup>(108)</sup>. قال ابن قدامة: "وهذا دليل على النسخ، فيجب تقديمه"<sup>(109)</sup>. فالوجوب في الحديث السابق منسوخ بهذا الحديث.

(7) روى معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: (اتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل)<sup>(110)</sup>.

قوله: (اتقوا الملاعن): فعل أمر، يقتضي الوجوب؛ فدل على وجوب اجتناب هذه الأماكن الثلاثة حال قضاء الحاجة. والمراد بالملاعن: الجالبة للعن؛ لأن من فعلها لعن وشتم؛ لأن عادة الناس لعنه، فيكون من باب المجاز العقلي، لعلاقة السببية، وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون؛ أي: الملعون فاعلها، وهذا من المجاز العقلي أيضاً. والملاعن الثلاث المنهي عن التخلي



فيها: موارد المياه التي يردّها الناس للشرب، وطريق الناس الذي يطرقونه ويمشون فيه، والظل الذي يستظل به الناس سواء كان ظل شجرة أو جدار ونحوهما<sup>(111)</sup>.

(8) حديث ابن عمر مرفوعاً: (خالفوا المشركين؛ أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحي) متفق عليه<sup>(112)</sup>.

قوله: (خالفوا) فعل أمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب مخالفة المشركين. وقوله: (أحفوا) فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب إحقاق الشارب، والمقصود بالإحقاق: المبالغة في القص<sup>(113)</sup>. وقوله: (أوفوا) فعل أمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب إيفاء اللحية، وإيفاء بمعنى الإعفاء، والمراد بالإعفاء: أن يوفر شعر اللحية ولا يقص كالشوارب، من عفا الشيء إذا كثر وزاد. يقال: أعفيتها وعفيتها<sup>(114)</sup>.

(9) حديث خالد بن معدان: (أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء). رواه أحمد، وأبو داود وزاد: (والصلاة)<sup>(115)</sup>.

قوله: (فأمره) أي النبي ﷺ، قال المرداوي: قول الصحابي: أمر النبي ﷺ بكذا، أو نهى عن كذا، أو أمرنا بكذا، أو نهانا عن كذا، حكمه حكم قال النبي ﷺ، لكنه في الدلالة دون ذلك لاحتمال الوسطة، واعتقاد ما ليس بأمر ولا نهى، أمراً أو نهياً، لكن الظاهر أنه لم يصرح بنقل الأمر إلا بعد جزمه بوجود حقيقته. ومعرفة الأمر مستفادة من اللغة، وهم أهلها، فلا يخفى عليهم، ثم إنهم لم يكن بينهم في صيغة الأمر ونحوها خلاف، وخلافنا فيه لا يستلزمه، فعلى هذا يكون حجة، ورجعت إليه الصحابة وهو الصحيح، وعليه جماهير العلماء<sup>(116)</sup>.

قوله: (فأمره) هذا أمر بلفظ الأمر، فيقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الموالاتة بين أعضاء الوضوء كما استدل به المصنف هنا، ووجه الاستدلال: أنه لو لم تجب الموالاتة لأجزأه غسل اللمعة دون الأمر بإعادة الوضوء. والموالاتة الواجبة: أن لا يترك غسل عضو حتى يمضي زمن يجف فيه العضو الذي قبله في الزمان المعتدل؛ لأنه قد يسرع جفاف العضو في بعض الزمان دون بعض، ولا يعتبر ذلك فيما بين طرفي الطهارة. وقال ابن عقيل: فيه رواية أخرى، إن

حد التفريق المبطل ما يفحش في العادة؛ لأنه لم يحد في الشرع، فيرجع فيه إلى العادة، كالإحراز والتفرق في البيع<sup>(117)</sup>.

ومن قال إن الموالة غير واجبة، وهي رواية أخرى عن الإمام أحمد، جعل الصَّارف ظاهر آية الوضوء حيث جاء الأمر بغسل الأعضاء، فكيفما غسل جاز، ولأنها إحدى الطهارتين، فلم تجب الموالة فيها كالغسل<sup>(118)</sup>.

(10) حديث صفوان بن عَسَّال قال: (كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كُنَّا سفرًا أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام وليالهن إلا من جنابة)<sup>(119)</sup>.

قوله: (يأمرنا) الأمر المطلق يقتضي الوجوب، فدل على وجوب نزع الخف عند الاغتسال من الجنابة؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات. ويلزم من ذلك بطلان المسح على الخف، ووجوب غسل القدم؛ لانتقاض الوضوء<sup>(120)</sup>.

(11) قوله ﷺ للمستحاضة: (توضئي لكل صلاة)<sup>(121)</sup>، وقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: (إنه دم عرق فتوضئي لكل صلاة)<sup>(122)</sup>.

قوله: (توضئي) في الحديثين: فعل أمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة.

(12) "العين وكاء السه"<sup>(123)</sup> فمن نام فليتوضأ" رواه أبو داود<sup>(124)</sup>.

قوله: (فليتوضأ): فعل مضارع مقترن بلام الأمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب الوضوء من النوم؛ لأنه ناقض للوضوء.

(13) حديث بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال: (من مسَّ ذكره فليتوضأ)<sup>(125)</sup>، وفي حديث أبي أيوب وأم حبيبة -رضي الله عنهما-: (من مسَّ فرجه فليتوضأ)<sup>(126)</sup>.

قوله: (فليتوضأ) في الحديثين: فعل مضارع مقترن بلام الأمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب الوضوء من مس الذكر والفرج؛ لأن مسَّ كل واحد منهما ناقض للوضوء.



والذين قالوا بعدم الوجوب كان الصَّارف لهم عن ذلك ما ثبت من حديث طلق بن علي رضي الله عنه. قال: قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله ما ترى في مسِّ الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: "وهل هو إلا بضعة منك، أو مضغة منك" <sup>(127)</sup> <sup>(128)</sup>.

(14) حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: "إن شئت توضأ، وإن شئت لا تتوضأ". قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: "نعم توضأ من لحوم الإبل" رواه مسلم <sup>(129)</sup>.

قوله: (توضأ): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فدل على وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل؛ لأنه ناقض للوضوء. ومن قال بعدم وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل، أجاب عن هذا الحديث بجوابين <sup>(130)</sup>: أحدهما: أنه منسوخ بحديث جابر رضي الله عنه قال: (كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار) <sup>(131)</sup>. والثاني: تفسير الوضوء الوارد في الحديث بغسل اليد والمضمضة. وكلا الجوابين صارفان للأمر عن الوجوب.

(15) قوله صلى الله عليه وسلم لعلي: "إذا فضخت الماء فاغتسل" رواه أبو داود <sup>(132)</sup>.

قوله: (فاغتسل): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الاغتسال من إنزال المني؛ لأنه ناقض للوضوء، وموجب للغسل. والفضخ: دفع المني بلذة <sup>(133)</sup>.

(16) أن النبي صلى الله عليه وسلم: (أمر قيس بن عاصم أن يغتسل حين أسلم) <sup>(134)</sup>.

قوله: (أمر): الأمر من الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الغسل على من أسلم. ومن قال بعدم وجوب الغسل رأى أن هذا الأمر قد صرف إلى الندب بقريظة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر كل من أسلم بالغسل، ولو كان واجباً لما خص بالأمر به بعضاً دون بعض <sup>(135)</sup>.

(17) قوله صلى الله عليه وسلم: (اغسلها) <sup>(136)</sup>. وقال في المحرم: (اغسلوه بماء وسدر) وغيرهما <sup>(137)</sup>.

قوله: (اغسلها) و (اغسلوه): كلاهما فعل أمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب تغسيل الميت.

(18) قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة: (انقضي شعرك واغتسلي) <sup>(138)</sup>.



قوله: (انقضي... واغتسلي) كلاهما فعل أمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب نقض  
شعر المرأة للاغتسال من الحيض، ويجب عليها كذلك أن تغتسل من الحيض.

وذهب أكثر العلماء على أن الأمر هنا بنقض الشعر للاستحباب، لأن في بعض ألفاظ  
حديث أم سلمة أفانقضه للحيضة؟ قال "لا" رواه مسلم<sup>(139)</sup>. وحديث عائشة ليس فيه حجة  
للوَجوب؛ لأنه ليس في غسل الحيض إنما هو في حال الحيض للإحرام، ولو ثبت الأمر بنقضه  
لحمل على الاستحباب، جمعاً بين الحديثين<sup>(140)</sup>. ولكن لا يسلم لهم حمل حديث عائشة على  
الاستحباب؛ لعدم وجود القرينة الصارفة له<sup>(141)</sup>.

(19) (إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء  
فليمسه بشرته فإن ذلك خير)<sup>(142)</sup>.

قوله: (فليمسه..): فعل مضارع مقترن بلام الأمر، فيقتضي الوجوب، فيجب على من  
وجد الماء أن يمسه بشرته، ولا يجوز له أن يتيمم لوجود الماء، وقدرته على استعماله. واستدل  
به المصنف على بطلان التيمم، وعلى بطلان الصلاة إن وجد الماء وهو فيها.

(20) قوله ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)<sup>(143)</sup>.

قوله: (فأتوا): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على من وجد ماء لا يكفي لجميع  
طهارته غسل بعض أعضائه بذلك الماء، والتيمم للباقي؛ لأن هذا الذي يستطيع فعله في هذه  
الحالة.

(21) قول ابن عمر -رضي الله عنهما-: (أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً)<sup>(144)</sup>.

قوله: (أمرنا) الأمر هو النبي ﷺ، وهذا الأمر منه يقتضي الوجوب، فدل على وجوب  
غسل المتنجس سبع غسلات. قال صاحب التحبير: قول الصحابي: أمرنا، أو نُهينا، أو رُخِّص  
لنا، أو حُرِّم علينا، كأباح لنا، حجة عندنا، وعند الشافعي، والأكثر، ونقل عن أهل الحديث؛ إذ  
مراد الصحابي الاحتجاج به فيحمل على صدوره ممن يحتج بقوله وهو الرسول ﷺ، وأنه هو  
الذي أمرهم، ونهاهم، ورخص، وحرّم عليهم، تبليغاً عن الله تعالى، وإن كان يحتمل أنه من



بعض الخلفاء، لكنه بعيد فإن المشرع لذلك هو صاحب الشرع. ثم ذكر أقوال المخالفين في المسألة<sup>(145)</sup>.

(22) قوله ﷺ لأسماء في دم الحيض يصيب الثوب: (حُتِيَه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء)<sup>(146)</sup>.

قوله: (حُتِيَه): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب حَتِّ الثوب إذا أصابه دم الحيض. والحثُّ: الحك، وحُتِيَه أي حكيه. والحك، والحث، والقشر سواء<sup>(147)</sup>.

قوله: (اقرصيه): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب قرص الثوب إذا أصابه دم الحيض. والقرص: الدلك بأطراف الأصابع والأظفار، مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره. والتقريص مثله. يقال: قرصته وقرصته، وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع اليد<sup>(148)</sup>. وقال أبو عبيد: قرصيه بالتشديد: أي قطّعه به<sup>(149)</sup>.

قوله: (اغسله): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب غسل الثوب إذا أصابه دم الحيض.

(23) قوله ﷺ في بول الأعرابي: (أريقوا عليه ذنوبًا من ماء)<sup>(150)</sup>.

قوله: (أريقوا): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب إزالة النجاسة الواقعة على الأرض والصخر ونحوهما بالماء.

(24) قوله ﷺ لأسماء في الدم: (اغسله بالماء) متفق عليه<sup>(151)</sup>.

قوله: (اغسله..): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب غسل الدم؛ لأنه نجس.

(25) ما روى مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا وفيه: "فإذا انتخع أحدكم فلينتخع عن يساره، أو تحت قدمه، فإن لم يجد فليقل هكذا، فتفل في ثوبه، ثم مسح بعضه في بعض"<sup>(152)</sup>.

قوله: (فلينتخع): فعل مضارع مقترن بلام الأمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب انتخاع المرء عن يساره، أو تحت قدمه كما نص الحديث. والانتخاع: إرادة إخراج

النخاعة؛ وهي البزقة التي تخرج من أصل الفم، مما يلي أصل النخاع<sup>(153)</sup>. وقوله: (فليقل): فعل مضارع مقترن بلام الأمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب التفل في ثوبه، ثم يمسح بعضه في بعض، إن لم يستطع فعل ذلك عن يساره، أو تحت قدمه. ومعنى: فليقل: فليتفل؛ فاستعمل القول في معنى الفعل، وقد قالوا: إن العرب استعملت القول في كل فعل<sup>(154)</sup>.

(26) قوله ﷺ لحمنة بنت جحش: (تحیضي في علم الله ستة أيام، أو سبعة أيام ثم اغتسلي وصلي أربعة وعشرين يومًا، أو ثلاثة وعشرين يومًا كما يحيض النساء ويظهرن لميقات حيضهن وطهرهن)<sup>(155)</sup>.

قوله: (تحیضي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب التحیض للمستحاضة ستة أيام، أو سبعة أيام. والتحيض: تحيضت المرأة إذا قعدت أيام حيضها تنتظر انقطاعه، أراد عدي نفسك حائضًا وافعلي ما تفعل الحائض. وإنما خص الست والسبع؛ لأنهما الغالب على أيام الحيض<sup>(156)</sup>. وقوله: (اغتسلي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الاغتسال على المستحاضة بعد تحيضها ستة أيام، أو سبعة. وقوله: (وصلي) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصلاة على المستحاضة أربعة وعشرين يومًا إن تحيضت ستة أيام، وثلاثة وعشرين يومًا إن تحيضت سبعة أيام.

(27) قوله ﷺ: (إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة)<sup>(157)</sup>.

قوله: (فدعي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب ترك الصلاة للحائض وقت نزول دم الحيض. وترك الواجب حرام، وبه استدل المصنف على حرمة الصلاة أثناء الحيض.

(28) قوله ﷺ لعائشة لما حاضت: (افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري)<sup>(158)</sup>.

قوله: (افعلي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيجب على الحائض المحرمة أن تفعل جميع أفعال الحج إلا الطواف بالبيت تؤخره حتى تطهر من حيضها. وبه استدل المصنف على حرمة الطواف على الحائض.



(29) قوله ﷺ: (دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلّي) (159).

قوله: (دعي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب ترك المستحاضة للصلاة بقدر الأيام التي كانت تحيضها. وقوله: (اغتسلي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الغسل على المستحاضة بعد انقضاء قدر الأيام التي كانت تحيضها. وبه استدل المصنف على أن الحيض يوجب الاغتسال. وقوله: (وصلّي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصلاة على المستحاضة بعد انقضاء قدر الأيام التي كانت تحيضها.

(30) حديث معاذة أنها سألت عائشة -رضي الله عنها-: (ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: كان يصيبنا ذلك مع رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة) (160).

قولها: (فنؤمر) الأمر هو النبي ﷺ، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب قضاء الحائض لصيام الأيام التي أفطرتها وقت حيضها.

(31) قوله ﷺ: (أم حبيبة: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلّي) (161).

قوله: (امكثي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب مكوث المستحاضة قدر الأيام التي كانت تحيضها. وهذا في حق المستحاضة التي لها عادة قبل الاستحاضة كما استدل به المصنف هنا. وقوله: (اغتسلي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الغسل على المستحاضة بعد مكوثها قدر الأيام التي كانت تحيضها. وقوله: (وصلّي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصلاة على المستحاضة بعد مكوثها قدر الأيام التي كانت تحيضها.

(32) روي أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت: (يا رسول الله إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: لا، إن ذلك عروق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم، وصلّي) (162). وفي لفظ: (إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي إنما هو عرق) (163).

قوله: (فدعي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على المستحاضة أن تترك الصلاة قدر الأيام التي كانت تحيضها. وقوله: (فاغسلي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على المستحاضة أن تغسل عنها الدم؛ لأنه نجس. وقوله: (وصلّي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على المستحاضة أن تصلي الصلوات بعد غسل الدم. وقوله: (فأمسكي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على المرأة أن تمسك عن الصلاة إذا نزل منها دم الحيض بصفته المعروفة، ولونه الأسود. وهذا في حق المستحاضة المميزة لحيضها، كما استدل به المصنف هنا. وقوله: (فتوضّئي): فعل أمر، يقتضي الوجوب، فيجب على المرأة إذا نزل منها دم الاستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة.

(33) حديث حمّة بنت جحش قالت: قلت: يا رسول الله إني أستحاض حيضة شديدة فما ترى فيها؟ قال: أنعت لك الكرسف<sup>(164)</sup> فإنه يذهب الدم، قالت: هو أكثر من ذلك قال: فاتخذني ثوبا، قالت: هو أكثر من ذلك قال: فتلجمي، قالت: إنما أتجّ ثجاً<sup>(165)</sup> فقال لها: "سأمرك بأمرين أيهما فعلت فقد أجزأ عنك من الآخر، فإن قويت عليهما فأنت أعلم، فقال لها: إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان<sup>(166)</sup> فتحيضي ستة أيام، أو سبعة أيام في علم الله، ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت<sup>(167)</sup> فصلّي أربعاً وعشرين، أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها، وصومي فإن ذلك يجزئك، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء، وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن<sup>(168)</sup>.

قوله: (فاتخذني): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب اتخاذ المستحاضة لثوب تمنع به نزول الدم. واستدل المصنف بهذا الحديث على حال المستحاضة المتحيرة التي ليس لها عادة ولا تمييز.

قوله: (فتلجمي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب تلجّم المستحاضة بما يمنع نزول الدم من ثوب ونحوه. والتلجّم: جعل عصابة على موضع خروج الدم لتمنع خروجه، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة<sup>(169)</sup>. وقوله: (فتحيضي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب بقاء المستحاضة ستة أيام أو سبعة أيام تمتنع فيها من الأمور التي



تمتنع منها الحائض. وقوله: (اغتسلي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الاغتسال على المستحاضة بعد انقضاء المدة المذكورة، وهي ستة أيام أو سبعة أيام.

وقوله: (فصلي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصلاة على المستحاضة بعد انقضاء مدة تحيضها. وقوله: (وصومي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصوم على المستحاضة بعد انقضاء مدة تحيضها. وقوله: (فافعلي): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب فعل المأمور به سابقاً كل شهر؛ تحيض ستة أيام أو سبعة، ثم تغتسل، وتصلي، وتصوم الصوم الواجب.

(34) قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: (وتوضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت)<sup>(170)</sup>. وقال في المستحاضة: (وتوضأ عند كل صلاة)<sup>(171)</sup>.

قوله: (وتوضئي..): في: فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة؛ لأن حدثها دائم. وقوله: (وتوضأ عند كل صلاة) خبر يراد به الأمر، بدلالة الحديث السابق.

(35) حديث: (صلي وإن قطر على الحصير)<sup>(172)</sup>.

قوله: (صلي..): فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فيدل على وجوب الصلاة على المستحاضة حتى وإن قطر دم الاستحاضة على الحصير الذي تصلي عليه. والحصير: ما يبسط ويفرش في البيوت<sup>(173)</sup>.

المبحث الثاني: الأوامر المصروفة عن الوجوب إلى الندب.

(1) ما روى أبو ثعلبة الخشني قال: قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آيتهم قال: (لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها، فاغسلوها، ثم كلوا فيها)<sup>(174)</sup>.

قوله: (فاغسلوها) فعل أمر، يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عنه، وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب إلى الندب؛ لقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: 5]، وطعامهم يكون في أوانهم، فدل ذلك على أنه لا يجب غسلها، جمعاً بين الأدلة، إلا أن يوجد ما

يوجب غسلها، كوجود خمر فيها، أو وجود ميتة مما ذبحوه بالخنق أو بالوقيد، فتغسل لذلك، وعليه يدل لفظ أبي داود: (إنا نجاور أهل الكتاب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في أنيتهم الخمر..)<sup>(175)</sup>.

(2) حديث جابر أن النبي ﷺ قال: (أوك سقاءك، واذكر اسم الله، وخمر إناءك، واذكر اسم الله، ولو أن تعرض عليه عودًا)<sup>(176)</sup>.

قوله: (أوك سقاءك) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب إلا أن توجد قرينة تصرفه إلى غيره، وهنا قد وجدت القرينة الصارفة لهذا الأمر عن الجوب إلى الندب، وهي كونه أمر إرشاد، فدل الحديث على استحباب إيكاء السقاء مع ذكر اسم الله تعالى. والمراد بالإيكاء: أي شد رأس السقاء بالكاء وهو الخيط الذي تشد به الصرة والكيس، وغيرهما- لئلا يدخلها حيوان، أو يسقط فيها شيء. يقال: أوكيت السقاء أوكيه إيكاء فهو موكي<sup>(177)</sup>.

وقوله: (وخمر إناءك) فعل أمر، وقد صرف هذا الأمر كسابقه عن الوجوب إلى الندب، بقرينة كونه أمر إرشاد؛ فدل على استحباب تخمير الإناء أي تغطيته<sup>(178)</sup>، مع ذكر اسم الله تعالى.

وقوله: (واذكر اسم الله) في الموضوعين، فعل أمر صرف عن الوجوب إلى الندب، بقرينة كونه أمر إرشاد؛ فدل على استحباب التسمية في الموضوعين السابقين. قال القرطبي: جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة الدنيوية، وليس الأمر الذي قصد به الإيجاب، وغايته أن يكون من باب الندب، بل قد جعله كثير من الأصوليين قسمًا منفردًا بنفسه عن الوجوب والندب<sup>(179)</sup>.

(3) حديث علي مرفوعًا: (إذا صمتم فاستاكوا بالغداة، ولا تستاكوا بالعشي)<sup>(180)</sup>.

قوله: (فاستاكوا) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عن ذلك، وقد صرف هذا الأمر إلى الندب بقوله ﷺ في الحديث الآتي: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك...); فلو كان واجبًا لأمرهم به، ولكنه لم يفعل ذلك خشية المشقة على أمته.

(4) قوله ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) متفق عليه<sup>(181)</sup>، وفي رواية لأحمد: (لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء)<sup>(182)</sup>، وللبخاري تعليقًا (عند كل وضوء)<sup>(183)</sup>.

قوله: (لأمرتهم) يعني لأمرتهم أمر إيجاب؛ لأن الأصل في الأمر أنه للوجوب، ولأن المشقة إنما تلحق بالإيجاب لا بالندب، وهذا يدل على أن الأمر في الحديث السابق، وغيره من الأحاديث التي فيها



الأمر بالسواك كحديث أبي داود<sup>(184)</sup>: (أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهرًا وغير طاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة) أمر ندب واستحباب كما تقدم. وعلى تأكيد استحبابه عند الوضوء والصلاة. قال ابن قدامة: "ويحتمل أن يكون ذلك واجبًا في حق النبي ﷺ على الخصوص، جمعًا بين الخبرين"<sup>(185)</sup>.

وأما من قال بوجوب السواك فأخذ بظاهر الأمر في الأحاديث السابقة، ولم يلتفت للقرينة المذكورة. قال ابن قدامة: "أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب، ولا نعلم أحدًا قال بوجوبه إلا إسحاق وداود؛ لأنه مأمور به، والأمر يقتضي الوجوب"<sup>(186)</sup>. وأنكر الإمام النووي صحة نسبة هذا القول لإسحاق بن راهويه<sup>(187)</sup>.

(5) قال ﷺ لرجل أسلم: (ألق عنك شعر الكفر، واختن)<sup>(188)</sup>.

قوله: (ألق عنك) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عنه، والأمر هنا للاستحباب، والقرينة الصّارفة له عن الوجوب أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه أمر أحدًا ممن أسلم من أكابر الصحابة أن يحلق شعره، ولا من غيرهم من متأخري الإسلام غير هذا الرجل<sup>(189)</sup>.

(6) قوله ﷺ للقيظ بن صبرة<sup>(190)</sup>: (أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا)

قوله: (أسبغ الوضوء) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عن ذلك، وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب إلى الاستحباب، والصّارف له قوله تعالى: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6] وهذا أمر بالغسل، وهو مطلق، فيصدق على من أسبغ بالغسل الثانية والثالثة، ومن اقتصر على غسلة واحدة<sup>(191)</sup>.

قوله: (وخلل بين الأصابع) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف هنا إلى الاستحباب؛ لأن الأحاديث التي ذكر فيها وصف وضوء النبي ﷺ لم يذكر فيها التخليل، ولأن آية الوضوء وردت مطلقة عن التخليل<sup>(192)</sup>.

قوله: (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم يصرف عنه، وقد صرف هنا إلى الاستحباب؛ لأن المبالغة لو كانت واجبة لما منعت لأجل الصيام<sup>(193)</sup>.



(7) حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: (غسل الجمعة واجب على كل محتلم)<sup>(194)</sup>، وقال رضي الله عنه: (من جاء منكم الجمعة فليغتسل)<sup>(195)</sup>.

قال في المسودة: صيغة الوجوب ينبغي أن تكون نصاً في معنى الوجوب، وذهبت طائفة من أصحابنا وغيرهم إلى أنها تحتل تأكيد الاستحباب، كما في قوله: حكك عليّ واجب، وذكر هذا التأويل في قوله رضي الله عنه: (غسل الجمعة واجب على كل محتلم)<sup>(196)</sup>.

قوله: (فليغتسل) فعل مضارع مقترن بلام الأمر؛ فيقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب إلى الاستحباب؛ لقوله رضي الله عنه: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل)<sup>(197)</sup>؛ فقوله: (فالغسل أفضل) يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل؛ فيستلزم ذلك أجزاء الوضوء، وأن الغسل ليس بواجب<sup>(198)</sup>. قال ابن قدامة: "وأيضاً فإنه إجماع، حيث قال عمر لعثمان: أية ساعة هذه؟ فقال: إني شغلت اليوم فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت النداء، فلم أزد على الوضوء. فقال له عمر: والوضوء أيضاً. وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل؟ ولو كان واجباً لرده، ولم يخف على عثمان وعلى من حضر من الصحابة، وحديثهم محمول على تأكيد الندب، ولذلك ذكر في سياقه: "وسواك، وأن يمس طيباً". كذلك رواه مسلم. والسواك، ومس الطيب، لا يجب، ولما ذكرنا من الأخبار"<sup>(199)</sup>. وحكي عن أحمد رواية أخرى، أنه واجب<sup>(200)</sup>.

(8) حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ)<sup>(201)</sup>.

قوله: (فليغتسل): فعل مضارع مقترن بلام الأمر؛ فيقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف عن الوجوب إلى الاستحباب؛ لحديث صفوان بن عسال المرادي، قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ننزح خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة). ولأنه غسل آدمي فلم يوجب الغسل كغسل الحي، وحديثهم موقوف على أبي هريرة، قاله الإمام أحمد<sup>(202)</sup>.

قوله: (فليتوضأ): فعل مضارع مقترن بلام الأمر، فيقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عن ذلك، وقد صرف إلى الاستحباب؛ لعدم ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك. قال ابن قدامة: قال ابن المنذر: ليس في هذا حديث يثبت، ولذلك لا يعمل به في وجوب الوضوء على من حملة. وقد ذكر لعائشة قول أبي هريرة: "ومن حملة فليتوضأ". قالت: وهل هي إلا أعواد حملها! ذكره الأثرم بإسناده، ولا يعلم أحدٌ قال به في الوضوء من حملة<sup>(203)</sup>.



(9) قوله ﷺ لزينب بنت جحش لما استحيزت: (اغتسلي لكل صلاة)<sup>(204)</sup>.

قوله: (اغتسلي): فعل أمر، فيقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة عنه، وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب إلى الاستحباب؛ لقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: (إنما ذلك عرق، وليست بالحیضة، فإذا أقبلت فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي، وتوضئي لكل صلاة)<sup>(205)</sup>. وهذه زيادة يجب قبولها. وهي قوله ﷺ: (وتوضئي لكل صلاة)، وفي حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ في المستحاضة: "تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصلي، وتتوضأ عند كل صلاة"<sup>(206)</sup>. فورد الأمر في الحديثين بالوضوء لكل صلاة؛ فدل على وجوب الوضوء لكل صلاة، ولأنه دم خارج من الفرج، فأوجب الوضوء كدم الحيض. قال ابن قدامة: "وهذا يدل على أن الغسل المأمور به في سائر الأحاديث مستحب، غير واجب، والغسل لكل صلاة أفضل؛ لما فيه من الخروج من الخلاف، والأخذ بالثقة والاحتياط، وهو أشد ما قيل، ثم يليه في الفضل والمشقة الجمع بين كل صلاتين بغسل واحد، والاعتسال للصبح، ولذلك قال النبي ﷺ: (وهو أعجب الأمرين إلي). ثم يليه الغسل كل يوم مرة، ثم بعده الغسل عند انقطاع الحيض، ثم تتوضأ لكل صلاة، وهو أقل الأمور، ويجزئها"<sup>(207)</sup>.

(10) حديث: (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقله)<sup>(208)</sup>. وفي لفظ: (فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء)<sup>(209)</sup>.

قوله: (فليمقله..)، و(فليغمسه..): كلاهما فعل مضارع مقترن بلام الأمر، يقتضي الوجوب ما لم توجد قرينة تصرفه، وقد صرف الأمر إلى الإرشاد. والمقل: الغمس، وقوله: "فليمقله": يعني فليغمسه في الطعام والشراب؛ ليخرج الشفاء كما أخرج الداء<sup>(210)</sup>. وقد استدل به المصنف على طهارة ميتة ما لا نفس له سائلة؛ كالعقرب، والخنفساء، والبق، والقمل، والبراغيث.

### المبحث الثالث: الأوامر المصروفة عن الوجوب إلى الإباحة.

(1) ما روى أبو ثعلبة الخشني قال: قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آنيهم قال: "لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها، فاغسلوها، ثم كلوا فيها" متفق عليه<sup>(211)</sup>.

قوله: (كلوا فيها) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة إلى غيره، وهنا صرف الأمر من الوجوب إلى الإباحة؛ لأنه جاء بعد الاستفهام في قوله: (أفنأكل في آنيهم؟)، وبعد النهي في قوله ﷺ: «لا تأكلوا فيها»<sup>(212)</sup>.

(2) قوله ﷺ: (صلوا في مراض الغنم). رواه مسلم<sup>(213)</sup>.

قوله: (صلوا): فعل أمر يقتضي الوجوب مع عدم وجود الصارف عنه، لكنه هنا جاء للإباحة، فدل على إباحة الصلاة في مراض الغنم<sup>(214)</sup>. قال الشوكاني: "وأما الأمر بالصلاة في مراض الغنم فأمر إباحة ليس للوجوب. قال العراقي: اتفاقاً، وإنما نبه ﷺ على ذلك لئلا يظن أن حكمها حكم الإبل، أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأله عن الأمرين فأجاب في الإبل بالمنع، وفي الغنم بالإذن"<sup>(215)</sup>.

(1) قال ﷺ للعربيين: (انطلقوا إلى إبل الصدقة فاشربوا من أبوالها) متفق عليه<sup>(216)</sup>.

قوله: (انطلقوا): فعل أمر، والأمر للوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف هذا الأمر عن الوجوب إلى الإرشاد لهؤلاء المرضى للتداوي ببول الإبل. وقوله: (فاشربوا): فعل أمر، والأمر للوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف هذا الأمر إلى الإباحة، فأباح لهم النبي ﷺ التداوي بشرب بول الإبل. واستدل المصنف بهذا الحديث على طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه؛ إذ لو كان نجساً لما أباح لهم شربه. قال الخطابي: "فرخص لهم النبي ﷺ أن يتعاطوا شرب ألبان الإبل وأبوالها، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن بول ما يؤكل لحمه طاهر غير نجس، وقد يستدل به من يرى ذلك البول نجساً، على أن التداوي بالشيء المحرم عند الضرورة جائز"<sup>(217)</sup>.

(3) عن عوف بن مالك أن النبي ﷺ: (أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم). رواه أحمد<sup>(218)</sup>.

قوله: (أمر بالمسح): هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه قرينة، وهنا صرف الأمر إلى الإباحة، والصارف له الإجماع على أن المسح على الخفين مباح وليس بواجب<sup>(219)</sup>.

(4) حديث جابر بن سمرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ: (أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت توضأ، وإن شئت لا تتوضأ. قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم توضأ من لحوم الإبل)<sup>(220)</sup>.

قوله: (إن شئت توضأ) توضأ فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب ما لم تصرفه القرينة، وقد صرف هنا إلى الإباحة؛ لقوله: (إن شئت) والأمر الواجب لا تخيير فيه، ثم أكد التخيير بقوله: (وإن شئت لا تتوضأ)؛ فدل الحديث على عدم وجوب الوضوء من أكل لحم الغنم، وإباحته لمن شاء ذلك.



نتائج البحث: في ختام البحث يمكن تدوين النقاط التالية:

- 1- الصحيح أن الأمر حقيقة في القول المخصوص، وهو استدعاء الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء.
- 2- للأمر صيغة خاصة به، ودالة عليه.
- 3- الراجح أن الأمر المطلق يدل على الوجوب ما لم تصرفه القرينة إلى الندب أو الإباحة.
- 4- أثر القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب في الخلاف الفقهي.

توصيات البحث:

- 1- الاعتناء بالدراسات التطبيقية للقواعد الأصولية على نصوص الكتاب والسنة.
- 2- إكمال هذه الدراسة في باقي أبواب الكتاب.
- 3- تطبيق قواعد أصولية أخرى على أحاديث الكتاب؛ كقاعدة دلالة النهي.

الهوامش والإحالات:

- (<sup>1</sup>) ينظر: السرخسي، أصول السرخسي: 11/1.
- (<sup>2</sup>) ينظر: الزنجاني، تخريج الفروع على الأصول: 34.
- (<sup>3</sup>) ينظر: الأسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: 47.
- (<sup>4</sup>) كتاب "منار السبيل في شرح الدليل" لمؤلفه: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت: ١٣٥٣هـ)، شرح فيه كتاب "دليل الطالب لنيل المطالب" لمؤلفه: الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: 1033هـ).
- (<sup>5</sup>) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: 137/1، مادة "أمر".
- (<sup>6</sup>) ابن منظور، لسان العرب: 26/4، مادة "أمر".
- (<sup>7</sup>) ينظر: الرازي، المحصول: 9/2.
- (<sup>8</sup>) ينظر: الأمدي، الإحكام: 130/2. البخاري، كشف الأسرار: 103/1. الأسنوي، نهاية السؤل: 155. الشوكاني، إرشاد الفحول: 241/1.
- (<sup>9</sup>) ينظر: أبو يعلى، العدة: 157/1. السرخسي، أصول السرخسي: 12/1. آل تيمية، المسودة: 16. أمير بادشاه، تيسير التحرير: 334/1.
- (<sup>10</sup>) ينظر: البصري، المعتمد: 39/1.
- (<sup>11</sup>) ينظر: ابن النجار، شرح الكوكب المنير: 7/3.



- (12) ينظر: نفسه:10/3.
- (13) ينظر: الكلوزاني، التمهيد:124/1.
- (14) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر:542/1.
- (15) ينظر: الرازي، المحصول:17/2.
- (16) ينظر: أبو يعلى، العدة:157/1. الطوفي، شرح مختصر الروضة:349/2.
- (17) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة:350/2.
- (18) ينظر: العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع:466/1.
- (19) ينظر: الزركشي، البحر المحيط:262/3.
- (20) ينظر: الرازي، المحصول:32/2.
- (21) ينظر: الجصاص، الفصول:79/2. الشيرازي، شرح اللمع:191/1. السمعاني، قواطع الأدلة:53/1. ابن عقيل، الواضح:103/1. ابن السبكي، رفع الحاجب:489/2.
- (22) ينظر: البصري، المعتمد:43/1. الرازي، المحصول:33/2. الأمدي، الإحكام:140/2. ابن السبكي، رفع الحاجب:489/2.
- (23) ينظر: الهندي، نهاية الوصول:814/3. الباحثين، دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين:154/2.
- (24) ينظر: الجويني، البرهان:63/1. الغزالي، المستصفى:202.
- (25) ينظر: الأمدي، الإحكام:140/2.
- (26) ينظر: المرادوي، التحبير:167/5.
- (27) ينظر: البصري، المعتمد:69/1.
- (28) ينظر: الرازي، المحصول:16/2. الإيجي، مختصر المنتهى بشرح العضد:494/2. الهندي، نهاية الوصول:814/3. النملة، الشامل:615/2.
- (29) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة:353/2. النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن:318/3.
- (30) ينظر: الأمدي، الإحكام:141/2. الهندي، نهاية الوصول:135/3. المرادوي، التحبير:2181/5.
- (31) ينظر: السمعاني، قواطع الأدلة:50/1. ابن قدامة، روضة الناظر:546/1.
- (32) ينظر: الجويني، البرهان:66/1. الأمدي، الإحكام:141/2. الهندي، نهاية الوصول:135/3. المرادوي، التحبير:2181/5.
- (33) ينظر: السمعاني، قواطع الأدلة:49/1. الشيرازي، شرح اللمع:203/1.
- (34) ينظر: الشيرازي، شرح اللمع:203/1. النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن:321/3.
- (35) ينظر: الشيرازي، شرح اللمع:204/1.
- (36) ينظر: السمعاني، قواطع الأدلة:52/1.
- (37) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة:354/2.



- <sup>(38)</sup> ينظر: العاني، الأمر عند الأصوليين:85. الباحثين، دلالات الألفاظ: 177/1.
- <sup>(39)</sup> ينظر: الأسنوي، نهاية السؤل:160.
- <sup>(40)</sup> ينظر: الزركشي، البحر المحيط: 294/3.
- <sup>(41)</sup> ينظر: العاني، الأمر عند الأصوليين: 96. الباحثين، دلالات الألفاظ: 180/1.
- <sup>(42)</sup> ينظر: الأمر عند الأصوليين، للعاني (ص98).
- <sup>(43)</sup> أوصلها بعضهم إلى خمسة عشر قولاً كالبعلي في القواعد. ينظر: البعلي، القواعد:221.
- <sup>(44)</sup> ينظر: البصري، المعتمد: 50/1. أبو يعلى، العدة: 224/1. السرخسي، أصول السرخسي:15/1. الأمدي، الإحكام:144/2. القرافي، شرح تنقيح الفصول:127.
- <sup>(45)</sup> تنظر هذه الأدلة في: السمعاني، قواطع الأدلة:55/1، الغزالي، المستصفى: 209. الرازي، المحصول: 45/2. ابن قدامة، روضة الناظر، 1:554. الهندي، نهاية الوصول:157/3.
- <sup>(46)</sup> ينظر: الرازي، المحصول: 45/2.
- <sup>(47)</sup> ينظر: أبو يعلى، العدة:229/1. الرازي، المحصول:46/2.
- <sup>(48)</sup> ينظر: البصري، المعتمد: 61/1. الكلوذاني، التمهيد:150/1.
- <sup>(49)</sup> ينظر: الجصاص، الفصول:89/2.
- <sup>(50)</sup> ينظر: أبو يعلى، العدة:231/1.
- <sup>(51)</sup> ينظر: الرازي، المحصول:46/2.
- <sup>(52)</sup> ينظر: نفسه:47/2.
- <sup>(53)</sup> أخرجه: البخاري، صحيح البخاري:4/623، كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، حديث رقم (4204).
- <sup>(54)</sup> ينظر: أبو يعلى، العدة:1/234. الرازي، المحصول:65/2.
- <sup>(55)</sup> ينظر: الرازي، المحصول:67/2.
- <sup>(56)</sup> أخرجه: ابن حنبل، المسند:30/487، حديث رقم(18523)، مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب. ابن ماجه، سنن ابن ماجه:4/197، أبواب المناسك، باب فسخ الحج، حديث رقم (2982).
- <sup>(57)</sup> ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر:1/554.
- <sup>(58)</sup> ينظر: نفسه:1/555.
- <sup>(59)</sup> أخرجه: البخاري، صحيح البخاري:1/303، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، حديث رقم (847).
- مسلم، صحيح مسلم:1/220، كتاب الطهارة، باب السواك، حديث رقم (252).
- <sup>(60)</sup> ينظر: النملة، المهذب في أصول الفقه المقارن:3/339.
- <sup>(61)</sup> أخرجه: البخاري، صحيح البخاري:5/23، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبي ﷺ على زوج بريرة، حديث رقم(4979).
- <sup>(62)</sup> ينظر: أبو يعلى، العدة:1/233.

- (<sup>63</sup>) ينظر: نفسه: 234/1.
- (<sup>64</sup>) ينظر: الرازي، المحصول: 70/2. ابن قدامة، روضة الناظر: 556/1.
- (<sup>65</sup>) أخرجه: ابن مالك، الموطأ: 278/1، حديث رقم (42).
- (<sup>66</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 234/1، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم (279).
- (<sup>67</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 215/1، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، حديث رقم (572). مسلم، صحيح مسلم: 477/1، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، حديث رقم (684).
- (<sup>68</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 538/6، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل من أبى قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الردة، حديث رقم (6526). مسلم، صحيح مسلم: 51/1، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، حديث رقم (20).
- (<sup>69</sup>) ينظر: السمعاني، قواطع الأدلة: 57/1.
- (<sup>70</sup>) ينظر: أبو يعلى، العدة: 236/1.
- (<sup>71</sup>) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر: 557/1.
- (<sup>72</sup>) ينظر: البصري، المعتمد: 50/1. الغزالي، المستصفي: 207. الأمدى، الإحكام: 144/2. البخاري، كشف الأسرار: 108/1.
- (<sup>73</sup>) ينظر: المستصفي، الغزالي (ص 207).
- (<sup>74</sup>) ينظر: أبو يعلى، العدة: 245/1.
- (<sup>75</sup>) ينظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول: 127.
- (<sup>76</sup>) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر: 559/1.
- (<sup>77</sup>) ينظر: الغزالي، المستصفي: 207.
- (<sup>78</sup>) ينظر: البصري، المعتمد: 51/1. الكلوزاني، التمهيد: 147/1. الأسنوي، نهاية السؤل: 163.
- (<sup>79</sup>) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة: 366/2.
- (<sup>80</sup>) ينظر: ابن قدامه، روضة الناظر: 558/1. النملة، المهذب في أصول الفقه المقارن: 347/3.
- (<sup>81</sup>) ينظر: الجويني، البرهان: 68/1. الغزالي، المستصفي: 206. الأمدى، الإحكام: 145/2.
- (<sup>82</sup>) ينظر: الغزالي، المستصفي: 206.
- (<sup>83</sup>) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر: 559/1.
- (<sup>84</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 233/1، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، لكن بلفظ: (إذا استيقظ أحدكم فليفرغ على يده ثلاث مرات قبل أن يدخل يده في إنائه. فإنه لا يدري فيم باتت يده)، حديث رقم (278).



- (<sup>85</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 233/1، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، حديث رقم (278).
- (<sup>86</sup>) ينظر: ابن قدامة، المغني: 140/1.
- (<sup>87</sup>) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.
- (<sup>88</sup>) ينظر: ابن دقيق، إحكام الأحكام: 69/1.
- (<sup>89</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 75/1، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم (170). مسلم، صحيح مسلم: 234/1، حديث رقم (279).
- (<sup>90</sup>) سبق تخريجه في هامش (66).
- (<sup>91</sup>) ابن الأثير، النهاية: 266/5.
- (92) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 288/41، حديث رقم (24771)، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق. أبو داود، سنن أبي داود: 30/1، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، حديث رقم (40). صححه: الألباني، إرواء الغليل: 84/1.
- (<sup>93</sup>) ابن الأثير، النهاية: 149/3.
- (<sup>94</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 223/1، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، حديث رقم (262).
- (<sup>95</sup>) ينظر: البعلي، المطالع: 26.
- (<sup>96</sup>) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود: 26/1، كتاب الطهارة، باب الاستتر في الخلاء، حديث رقم (35). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 222/1، أبواب الطهارة وسننها، باب الارتياح للغائط والبول، حديث رقم (337).
- (<sup>97</sup>) ابن عابدين، رد المحتار: 337/1.
- (<sup>98</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 266/1، كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، حديث رقم (356).
- وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 120/1.
- (<sup>99</sup>) ينظر: البعلي، المطالع: 29.
- (100) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 319/34، حديث رقم (20719)، مسند البصريين، حديث أسامة الهذلي؛ وضعفه: الألباني، ضعيف الجامع الصغير: 431.
- (<sup>101</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 222/1، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، حديث رقم (257).
- (<sup>102</sup>) ينظر: الفاكهاني، رياض الأفهام: 349/1.
- (<sup>103</sup>) أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 151/1، أبواب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، حديث رقم (108). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 121/1.
- (<sup>104</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 272/1، كتاب الحيض، باب نسخ "الماء من الماء" ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، حديث رقم (349).
- (<sup>105</sup>) ينظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد: 307/4.





- <sup>(106)</sup> ينظر: ابن قدامة، المغني: 271/1.
- <sup>(107)</sup> أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 154/1، أبواب القبلة، باب قبلة أهل المدينة، وأهل الشام، والمشرق، حديث رقم (386). مسلم، صحيح مسلم: 224/1، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، حديث رقم (264).
- <sup>(108)</sup> أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 59/1، أبواب الطهارة، باب ما جاء من الرخصة في ذلك، حديث رقم (9)، قال الترمذي: حديث حسن غريب.
- <sup>(109)</sup> ينظر: ابن قدامة، المغني: 220/1.
- <sup>(110)</sup> أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 21/1، كتاب الطهارة، باب المواضع التي نهي عن البول فيها، حديث رقم (26). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 100/1.
- <sup>(111)</sup> ينظر: منحة العلام، الفوزان (373/1).
- <sup>(112)</sup> أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 209/5، كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، حديث رقم (5553). مسلم، صحيح مسلم: 222/1، حديث رقم (259).
- <sup>(113)</sup> ينظر: ابن الأثير، النهاية: 410/21.
- <sup>(114)</sup> ينظر: نفسه: 266/3.
- <sup>(115)</sup> أخرجه: ابن حنبل، المسند: 251/24، حديث رقم (15495)، مسند المكيين، حديث جد أبي الأشد السلمي. أبو داود، سنن أبي داود: 126/1، كتاب الطهارة، باب إذا شك في الحدث، حديث رقم (175). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 126/1. واللمعة: الموضوع الذي لا يصيبه الماء في الغسل أو الوضوء من الجسد. ينظر: الفيومي، المصباح المنير: 595/2.
- <sup>(116)</sup> ينظر: المرادوي، التحبير: 2015/5.
- <sup>(117)</sup> ينظر: ابن قدامة، المغني: 192/1.
- <sup>(118)</sup> ينظر: نفسه: 191/1.
- <sup>(119)</sup> أخرجه: ابن حنبل، المسند: 18/30، حديث رقم (18095)، مسند الكوفيين، حديث صفوان بن عسال المرادي. النسائي، السنن الكبرى: 130/1، كتاب الطهارة، باب الأمر بالوضوء من الغائط والبول، حديث رقم (144). الترمذي، سنن الترمذي: 140/1، أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، حديث رقم (96). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 140/1.
- <sup>(120)</sup> ينظر: النملة، فتح الجليل: 86/1.
- <sup>(121)</sup> أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 213/1، كتاب الطهارة، باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، حديث رقم (292). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 146/1.
- <sup>(122)</sup> أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 167/1، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة، حديث رقم (125). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 146/1.



- (<sup>123</sup>) السه: حلقة الدبر، ومعنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظاً كانت استه كالمشودة الموكى عليها، فإذا نام انحل وكأفها. كفى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح، قال ابن الأثير: وهو من أحسن الكنايات وألطفها. ينظر: ابن الأثير، النهاية: 430/2.
- (<sup>124</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 146/1، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، حديث رقم (203). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 148/1.
- (125) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 265/45، حديث رقم (27293)، مسند القبائل، حديث بسرة بنت صفوان؛ وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 150/1.
- (<sup>126</sup>) أخرجه: ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 303/1، أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء من مس الذكر، حديث رقم (481). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 150/1.
- (127) أبو داود، سنن أبي داود: 131/1، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، حديث رقم (182). وصححه: الألباني، صحيح سنن أبي داود: 333/1.
- (<sup>128</sup>) ينظر: ابن قدامة، المغني: 241/1.
- (<sup>129</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 275/1، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، حديث رقم (360).
- (<sup>130</sup>) ينظر: النووي، المجموع: 59/2.
- (131) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 137/1، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، حديث رقم (192). وصححه: الألباني، صحيح سنن أبي داود: 348/1.
- (<sup>132</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 148/1، كتاب الطهارة، باب في المذي. حديث رقم (206). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 162/1.
- (<sup>133</sup>) ينظر: ابن الأثير، النهاية: 453/3.
- (<sup>134</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 266/1، كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، حديث رقم (356).
- النسائي، السنن الكبرى: 149/1، كتاب الطهارة، باب غسل الكافر إذا أسلم، حديث رقم (191). الترمذي، سنن الترمذي: 595/1، أبواب السفر، باب في الاغتسال عندما يسلم الرجل، حديث رقم (605). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 163/1.
- (<sup>135</sup>) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار: 281/1.
- (<sup>136</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 424/1، كتاب الجنائز، باب يجعل الكافور في آخره، حديث رقم (1200).
- مسلم، صحيح مسلم: 642/2، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، حديث رقم (939).
- (<sup>137</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 425/1، كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين حديث رقم (1206). مسلم، صحيح مسلم: 866/2، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، حديث رقم (1206).
- (<sup>138</sup>) أخرجه: ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 408/1، أبواب التيمم، باب في الحائض كيف تغتسل، حديث رقم (641). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 167/1.



- (139) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 260/1، كتاب الحيض، باب حكم صفائر المغتسلة، حديث رقم (330).
- (140) ينظر: ابن قدامة، الشرح الكبير: 2/139.
- (141) ينظر: النملة، فتح الجليل: 1/109.
- (142) أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 1/165، أبواب الطهارة، باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، حديث رقم (124). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 1/181.
- (143) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 6/158، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم (6858).
- (144) قال الألباني: لم أجد هذا اللفظ، لكن أخرجه: ابن حنبل، المسند: 10/123، حديث رقم (5884)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن عمر، بلفظ: (كانت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرار، والغسل من البول سبع مرار، فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة مرة، والغسل من البول مرة)، وإسناده ضعيف. ينظر: الألباني، إرواء الغليل: 1/186.
- (145) ينظر: المرادوي، التحبير: 5/2015.
- (146) أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 1/181، أبواب الطهارة، باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب، حديث رقم (138). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 1/187.
- (147) ينظر: ابن الأثير، النهاية: 1/337.
- (148) ينظر: نفسه: 4/40.
- (149) ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث: 3/402.
- (150) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1/89، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، حديث رقم (217). مسلم، صحيح مسلم: 1/236، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذ حصلت في المسجد، حديث رقم (284).
- (151) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1/91، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، حديث رقم (225). مسلم، صحيح مسلم: 1/240، كتاب الطهارة، باب نجاسة الدم وكيفية غسله حديث رقم (291)..
- (152) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 1/389، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، في الصلاة وغيرها، حديث رقم (550).
- (153) ينظر: ابن الأثير، النهاية: 5/33.
- (154) ينظر: ابن دقيق، إحكام الأحكام: 1/147.
- (155) أخرجه: الترمذي، سنن الترمذي: 1/169، أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، حديث رقم (128). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 1/202.
- (156) ينظر: ابن الأثير، النهاية: 1/469.



- (<sup>157</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 91/1، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، حديث رقم (226). مسلم، صحيح مسلم: 262/1، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، حديث رقم (333).
- (<sup>158</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 594/2، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، حديث رقم (1567)، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة. مسلم، صحيح مسلم: 173/2، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز أفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، حديث رقم (1211).
- (<sup>159</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 91/1، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، حديث رقم (226). مسلم، صحيح مسلم: 262/1، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، حديث رقم (333).
- (<sup>160</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 122/1، كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، حديث رقم (315). مسلم، صحيح مسلم: 265/1، كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، حديث رقم (335).
- (<sup>161</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 264/1، كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، حديث رقم (334).
- (<sup>162</sup>) سبق تخريجه في هامش (157).
- (<sup>163</sup>) أخرجه: النسائي، سنن النسائي: 159/1، كتاب الطهارة، باب الفصل بين دم الحيض والاستحاضة، حديث رقم (216). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 223/1.
- (<sup>164</sup>) الكرسف: القطن. ينظر: ابن الأثير، النهاية: 163/4.
- (<sup>165</sup>) أئج نجًا: سيلان الدم بكثرة. ينظر: ابن الأثير، النهاية: 207/1.
- (<sup>166</sup>) أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها، كما تركض الدابة وتصاب بالرجل أراد الإضرار بها والأذى، ومعنى الحديث: أن الشيطان قد وجد بذلك طريقًا إلى التلبيس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها، وصار في التقدير كأنه ركضة بألة من ركضاته. ينظر: ابن الأثير، النهاية: 295/2.
- (<sup>167</sup>) الاستنقاء المبالغة في تنقية البدن، والتنقية التنظيف. ينظر: المطرزي، المغرب: 473.
- (<sup>168</sup>) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 467/45، حديث رقم (27474)، مسند القبائل، حديث حمنة بنت جحش. أبو داود، سنن أبي داود: 209/1، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، حديث رقم (287). الترمذي، سنن الترمذي: 169/1، بواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد. حديث رقم (128). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 224/1.
- (<sup>169</sup>) ينظر: النهاية، ابن الأثير (235/4).
- (170) سبق تخريجه في هامش (121).
- (<sup>171</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 219/1، كتاب الطهارة، باب من قال: تغتسل من طهر إلى طهر، حديث رقم (298). الترمذي، سنن الترمذي: 168/1، أبواب الطهارة، باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، حديث رقم (126). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 225/1.

(172) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 173/40، حديث رقم (24145)، مسند النساء، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، ونسب المصنف هذه الزيادة إلى البخاري، وهذا وهمٌ من المصنف كما ذكر ذلك: الألباني، إرواء الغليل: 146/1.

(173) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 196/4، مادة "حصر".

(174) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 94/5، كتاب الذبائح والصيد، باب آنية المجوس والميتة، حديث رقم (5177). مسلم، صحيح مسلم: 532/3، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الصيد بالكلاب المعلمة، حديث رقم (1930).

(175) ينظر: الفوزان، منحة العلام: 97/1.

(176) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 132/5، كتاب الأشربة، باب تغطية الإناء، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، حديث رقم (5301). مسلم، صحيح مسلم: 595/3، حديث رقم (2012).

(177) ينظر: ابن الأثير، النهاية: 223/5.

(178) ينظر: نفسه: 77/2.

(179) ينظر: القرطبي، المفهم: 280/5.

(180) أخرجه: البيهقي، السنن الكبرى: 46/9، كتاب الصوم، باب من كره السواك بالعشى إذا كان صائماً لما يستحب من خلوف فم الصائم، حديث رقم (8410). وضعفه: الألباني، إرواء الغليل: 106/1.

(181) سبق تخريجه في هامش (59).

(182) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 22/16، حديث رقم (9928)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة. وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 109/1.

(183) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 682/2، كتاب الصوم، باب السواك الرطب واليابس للصائم.

(184) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 36/1، كتاب الطهارة، باب السواك، حديث رقم (48). وحسنه: الألباني، صحيح أبي داود: 83/1.

(185) ينظر: ابن قدامة، المغني: 133/1.

(186) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.

(187) ينظر: النووي، شرح النووي على مسلم: 142/3.

(188) سبق تخريجه في هامش (98).

(189) ينظر: الشوكاني، الفتح الرباني: 4507/9.

(190) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 388/29، حديث رقم (17846)، مسند الشاميين، حديث لقيط بن صبرة. الترمذي، سنن الترمذي: 146/2، أبواب الصوم، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، حديث رقم (788).

وصححه: الألباني، صحيح الجامع الصغير: 221/1.

(191) ينظر: الفوزان، منحة العلام: 177/1.



- <sup>192</sup>) ينظر: النملة، فتح الجليل: 76/1.
- <sup>193</sup>) ينظر: الفوزان، منحة العلام: 179/1.
- <sup>194</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 300/1، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (839). مسلم، صحيح مسلم: 580/2، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، حديث رقم (846).
- <sup>195</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 311/1، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، حديث رقم (877). مسلم، صحيح مسلم: 579/2، كتاب الجمعة، حديث رقم (844).
- <sup>196</sup>) ينظر: آل تيمية، المسودة: 42.
- <sup>197</sup>) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود: 265/1، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (354). وحسنه: الألباني، صحيح الجامع الصغير: 63/2.
- <sup>198</sup>) ينظر: ابن حجر، فتح الباري: 362/2.
- <sup>199</sup>) ينظر: ابن قدامة، المغني: 227/3.
- <sup>200</sup>) ينظر: نفسه: 225/3.
- <sup>201</sup>) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 534/15، حديث رقم (9862)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة. أبو داود سنن أبي داود: 72/5، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، حديث رقم (3161). الترمذي، سنن الترمذي: 308/2، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، حديث رقم (993). وحسنه: الألباني، إرواء الغليل: 173/1.
- <sup>202</sup>) ينظر: ابن قدامة، المغني: 279/1.
- <sup>203</sup>) ينظر: نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>204</sup>) سبق تخريجه في هامش (121). قال الألباني: الصواب أنها أم حبيبة بنت جحش، كما جزم بذلك جماعة من الحفاظ. ينظر: الألباني، إرواء الغليل: 178/1.
- <sup>205</sup>) سبق تخريجه
- <sup>206</sup>) أخرجه: أبوداود، سنن أبي داود: 218/1، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، حديث رقم (297). وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 225/1.
- <sup>207</sup>) ينظر: ابن قدامة، المغني: 449/1.
- <sup>208</sup>) أخرجه: النسائي، السنن الكبرى: 389/4، كتاب الفرع والعتيرة، باب الذباب يقع في الإناء، حديث رقم (4574). وصححه: الألباني، صحيح الجامع الصغير: 205/1.
- <sup>209</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 206/3، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، حديث رقم (3142).
- <sup>210</sup>) ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث: 446/1.



- (<sup>211</sup>) سبق تخريجه في هامش (174).
- (<sup>212</sup>) ينظر: الفوزان، منحة العلام: 96/1.
- (<sup>213</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 275/1، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، حديث رقم (360).
- (<sup>214</sup>) مباركها، ومواضع مبيتها، ووضعها أجسادها على الأرض للاستراحة. ينظر: النووي، شرح النووي على مسلم: 8/5. ابن الأثير، النهاية: 2/185.
- (<sup>215</sup>) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار: 2/160.
- (<sup>216</sup>) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 495/6، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، حديث رقم (6417). مسلم، صحيح مسلم: 297/3، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين والمرتدين، حديث رقم (1671).
- (<sup>217</sup>) ينظر: الخطابي، أعلام الحديث: 2/823.
- (<sup>218</sup>) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 39/422، حديث رقم (23995)، مسند الأنصار، حديث عوف بن مالك، وصححه: الألباني، إرواء الغليل: 1/138.
- (<sup>219</sup>) ينظر: الفوزان، منحة العلام: 1/295.
- (<sup>220</sup>) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 275/1، كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، حديث رقم (360).

## المراجع:

### القرآن الكريم.

- (1) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ.
- (2) الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، التمهيد في تخرج الفروع على الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401هـ.
- (3) الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ.
- (4) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ.
- (5) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- (6) الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 1423هـ.
- (7) الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي: دمشق، 1420هـ.
- (8) أمير بادشاه، محمد أمين، تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت،



- 1403 هـ.
- (9) الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، شرح مختصر المنتهى، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 هـ.
- (10) الباسين، يعقوب، دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، دار التدمرية، الرياض، 1434 هـ.
- (11) البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، شركة الصحافة العثمانية: إسطنبول، 1308 هـ.
- (12) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، 1414 هـ.
- (13) البعلي، محمد بن أبي الفتح، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وباسين محمود الخطيب، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، 1423 هـ.
- (14) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 1432 هـ.
- (15) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م.
- (16) آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، جمعها: أحمد بن محمد الحراني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- (17) الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 1414 هـ.
- (18) الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ.
- (19) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية: مصر، 1380 هـ.
- (20) ابن حزم، محمد بن علي، الإحكام في أصول الأحكام، قدم له: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983 م.
- (21) ابن حنبل، محمد بن أحمد، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421 هـ.
- (22) الخطابي، حمد بن محمد، أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409 هـ.
- (23) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، 2009 م.
- (24) ابن دقيق، محمد بن علي بن وهب، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1953 م.
- (25) الرازي، محمد بن عمر، المحصول، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418 هـ.





- (26) الزركشي، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، بيروت، 1441هـ
- (27) الزنجاني، محمود بن أحمد، تخرّيج الفروع على الأصول، تحقيق: محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1398هـ
- (28) السبكي، عبد الوهاب بن علي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، 1999م.
- (29) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- (30) ابن سلام، القاسم بن سلام بن عبد الله، غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد شرف، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404هـ.
- (31) السمعاني، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1418هـ
- (32) الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، 1419هـ.
- (33) الشوكاني، محمد بن علي، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة الجيل الجديد: صنعاء، د.ت.
- (34) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، 1413هـ.
- (35) الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، شرح اللمع، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.
- (36) الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ.
- (37) ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1386هـ.
- (38) العاني، رافع بن طه الرفاعي، الأمر عند الأصوليين، دار المحبة، دمشق، 2006م.
- (39) العطار، حسن بن محمد، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- (40) ابن عقيل، علي بن عقيل بن محمد، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ.
- (41) الغزالي، محمد بن محمد، المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ.
- (42) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ.



- 43) الفاكهاني، عمر بن علي بن سالم، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، 2010م.
- 44) الفوزان، عبد الله بن صالح، منحة العلام في شرح بلوغ المرام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 1435هـ.
- 45) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- 46) ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة، القاهرة، 1415هـ.
- 47) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 1417هـ.
- 48) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، 1423هـ.
- 49) القرافي، أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، 1393هـ.
- 50) القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ميسو، وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، 1417هـ.
- 51) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، 1440هـ.
- 52) الكلوزاني، محفوظ بن أحمد، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: مفيد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة، جدة، 1406هـ.
- 53) ابن اللحام، علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي، القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ.
- 54) ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، بيروت، 1430هـ.
- 55) ابن مالك، مالك بن أنس، الموطأ، تصحيح واخراج: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406هـ.
- 56) المرادوي، علي بن سليمان، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، 1421هـ.
- 57) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1374هـ.
- 58) المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.



- (59) البصري، محمد بن علي، المعتمد في أصول الفقه، ضبطه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، 1403هـ.
- (60) ابن منظور، محمد بن المكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- (61) ابن النجار، محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1418هـ.
- (62) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ.
- (63) النملة، عبد الكريم بن علي، فتح الجليل بيان مسائل منار السبيل، مكتبة الرشد، الرياض، 1425هـ.
- (64) النملة، عبد الكريم بن علي، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ.
- (65) النملة، عبد الكريم بن علي، الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرياض، 1430هـ.
- (66) النووي، يعقوب بن شرف، المجموع شرح المذهب، تصحيح: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، 1347-1344هـ.
- (67) النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.
- (68) الهندي، محمد بن عبد الرحيم، نهاية الوصول في دراية الأصول، تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف، د. سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1416هـ.
- (69) أبو يعلى، محمد بن الحسين، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي المباركي، د. ن. د. ب، 1410هـ.

#### Arabic References

- 1) al-Qur'ān al-Karīm.
- 2) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Shaybānī, al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth & al-athar, Ed. Ṭāhir al-Zāwī, & Maḥmūd al-Ṭanāḥī, al-Maktabah al-'Ilmiyah, Bayrūt, 1399, (in Arabic).
- 3) al-Isnawī, 'Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn 'Alī, al-Tamhīd fī takhrīj al-furū' alā al-uṣūl, Ed. Muḥammad Ḥasan Hītū, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1401, (in Arabic).
- 4) al-Isnawī, 'Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn 'Alī, nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, Bayrūt, 1420, (in Arabic).
- 5) al-Albānī, Muḥammad Naṣīr al-Dīn, Irwā' al-ghalīl fī takhrīj al-ḥadīth Manār al-Sabīl, ishrāf : Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī : Bayrūt, 1405, (in Arabic).
- 6) al-Albānī, Muḥammad Naṣīr al-Dīn, Ṣaḥīḥ al-Jāmi' al-Ṣaḥīr & ziyādātuḥu, Muḥammad Naṣīr al-Dīn al-Albānī, al-Maktab al-Islāmī.



- 7) al-Albānī, Muḥammad Naṣīr al-Dīn, Ṣaḥīḥ Sunan Abī Dāwūd, Mu'assasat Ghīrās lil-Nashr & al-Tawzī', al-Kuwayt, 1423, (in Arabic).
- 8) al-Āmidī, 'Alī ibn Muḥammad, al-Iḥkām fi uṣūl al-aḥkām, 'allaqa 'alayhi : 'Abd al-Razzāq 'Afīfī, al-Maktab al-Islāmī : Dimashq, 1420, (in Arabic).
- 9) Amīr bādshāh, Muḥammad Amīn, Taysīr al-Taḥrīr 'alā Kitāb al-Taḥrīr fi uṣūl al-fiqh, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, 1403, (in Arabic).
- 10) al-Ījī, 'Aḍud al-Dīn 'Abd al-Raḥmān, sharḥ Mukhtaṣar al-Muntahā, Ed. Muḥammad Ḥasan Ismā'īl, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, 1424, (in Arabic).
- 11) al-Bāḥusayn, Ya'qūb, dalālat al-alfāz fi Mabāḥith al-uṣūliyyīn, Dār al-Tadmuriyah, al-Riyāḍ, 1434, (in Arabic).
- 12) al-Bukhārī, 'Abd al-'Azīz ibn Aḥmad, Kashf al-asrār 'an uṣūl Fakhr al-Islām al-Bazdawī, Sharikat al-Ṣiḥāfah al-'Uthmāniyah : Iṣṭanbūl, 1308, (in Arabic).
- 13) al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Muṣṭafā Dīb al-Bughā, Dār Ibn Kathīr, Dimashq, 1414, (in Arabic).
- 14) al-Ba'li, Muḥammad ibn Abī al-Faṭḥ, al-Muṭli' 'alā alfāz al-Muqni', Ed. Maḥmūd al-Arnā'ūt, & Yāsīn Maḥmūd al-Khaṭīb, Maktabat al-Sawādī lil-Tawzī', Jiddah, 1423, (in Arabic).
- 15) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, al-sunan al-Kubrā, Ed. 'Abd Allāh al-Turkī, Markaz Hajar lil-Buḥūth & al-Dirāsāt al-'Arabīyah & al-Islāmīyah, al-Qāhirah, 1432, (in Arabic).
- 16) al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsā ibn Sūrat, Sunan al-Tirmidhī, Ed. Bashshār 'Awwād, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1996, (in Arabic).
- 17) Āl Taymīyah, almswdh fi uṣūl al-fiqh, jama'ahā : Aḥmad ibn Muḥammad al-Ḥarrānī, Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, Dār al-Kitāb al-'Arabī, Bayrūt, D. t.
- 18) al-Jaṣṣās, Aḥmad ibn 'Alī al-Rāzī, al-Fuṣūl fi al-uṣūl, Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyah, al-Kuwayt, 1414, (in Arabic).
- 19) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn 'Alī, Faṭḥ al-Bārī bi-sharḥ al-Bukhārī, Ed. Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, al-Maktabah al-Salafiyah : Miṣr, 1380, (in Arabic).
- 20) Ibn Ḥazm, Muḥammad ibn 'Alī, al-Iḥkām fi uṣūl al-aḥkām, qaddama la-hu : Iḥsān 'Abbās, Dār al-Āfāq al-Jadīdah, Bayrūt, 1983, (in Arabic).



- 21) Ibn Ḥanbal, Muḥammad ibn Aḥmad, al-Musnad, Ed. Shu‘ayb al-Arna‘ūt, & ‘Ādil Murshid, & ākharīn, ishrāf : ‘Abd Allāh al-Turkī, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 1421, (in Arabic).
- 22) al-Khaṭṭābī, Ḥamad ibn Muḥammad, A‘lām al-ḥadīth sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ed. Muḥammad ibn Sa‘d Āl Sa‘ūd, Markaz al-Buḥūth al-‘Ilmīyah, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1409, (in Arabic).
- 23) Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath al-Azdī, Sunan Abī Dāwūd, Ed. sh‘ayb al-Arna‘ūt, mḥamaad kāmīl Qarah bly, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Bayrūt, 2009, (in Arabic).
- 24) Ibn Daqīq, Muḥammad ibn ‘Alī ibn Wahb, Iḥkām al-Iḥkām sharḥ ‘Umdat al-aḥkām, Maṭba‘at al-Sunnah al-Muḥammadīyah, al-Qāhirah, 1953, (in Arabic).
- 25) al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar, al-Maḥṣūl, Ed. Ṭāhā Jābir al-‘Alwānī, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 1418, (in Arabic).
- 26) al-Zarkashī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, al-Baḥr al-muḥīṭ fī Uṣūl al-fiqh, Dār al-Kutubī, Bayrūt, 1441, (in Arabic).
- 27) al-Zanjānī, Maḥmūd ibn Aḥmad, Takhrīj al-furu‘ ‘alá al-uṣūl, Ed. Muḥammad Adīb Ṣāliḥ, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrut, 1398, (in Arabic).
- 28) al-Subkī, ‘Abd al-Wahhāb ibn ‘Alī, Raf‘ al-Ḥājjib ‘an Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājjib, Ed. ‘Alī Mu‘awwad, & ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, 1999, (in Arabic).
- 29) al-Sarakhsī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl, uṣūl al-Sarakhsī, Ed. Abū al-Wafā al-Afghānī, Dār al-Ma‘rifah, Bayrūt, N. D, (in Arabic).
- 30) Ibn Sallām, al-Qāsim ibn Sallām ibn ‘Abd Allāh, Gharīb al-ḥadīth, Ed. Ḥusayn Muḥammad Sharaf, murāja‘at : ‘Abd al-Salām Hārūn, al-Hay‘ah al-‘Āmmah li-Shu‘ūn al-Maṭābi‘ al-Amīriyah, al-Qāhirah, 1404, (in Arabic).
- 31) al-Sam‘ānī, Maṣṣūr ibn Muḥammad, qawāṭi‘ al-adillah fī al-uṣūl, Ed. Muḥammad Ḥasan al-Shāfi‘ī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah : Bayrūt, 1418, (in Arabic).
- 32) al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī, Irshād al-fuḥūl ilá taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-uṣūl, Ed. Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Dimashq, 1419, (in Arabic).
- 33) al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī, al-Faṭḥ al-rabbānī min Fatāwá al-Imām al-Shawkānī, Ed. Muḥammad Ṣubḥī Ḥallāq, Maktabat al-Jil al-jadīd : Ṣan‘ā’, N. D, (in Arabic).



- 34) al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī, Nayl al-awṭār, Ed. ‘Iṣām al-Dīn al-Ṣabābiṭī, Dār al-ḥadīth, Miṣr, 1413, (in Arabic).
- 35) al-Shīrāzī, Ibrāhīm ibn ‘Alī ibn Yūsuf, sharḥ al-Luma‘, Ed. ‘Abd al-Majīd Turkī, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1408, (in Arabic).
- 36) al-Ṭūfī, Sulaymān ibn ‘Abd al-Qawī, sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah, Ed. ‘Abd Allāh al-Turkī, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 1407, (in Arabic).
- 37) Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn, Ḥāshiyat radd al-muḥtār ‘alā al-Durr al-Mukhtār, Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī & Awlāduh, Miṣr, 1386, (in Arabic).
- 38) al-‘Ānī, Rāfi‘ ibn Ṭāhā al-Rifā‘ī, al-amr ‘inda al-uṣūliyyīn, Dār al-Maḥabbah, Dimashq, 2006, (in Arabic).
- 39) al-‘Aṭṭār, Ḥasan ibn Muḥammad, Ḥāshiyat al-‘Aṭṭār ‘alā sharḥ al-Jalāl al-maḥallī ‘alā jam‘ al-jawāmi‘, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, N.D, (in Arabic).
- 40) Ibn ‘Aqīl, ‘Alī ibn ‘Aqīl ibn Muḥammad, al-Wāḍiḥ fi uṣūl al-fiqh, Ed. ‘Abd Allāh al-Turkī, Mu‘assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah & al-Nashr, Bayrūt, 1420, (in Arabic).
- 41) al-Ghazālī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Mustaṣfā, Ed. Muḥammad ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 1413, (in Arabic).
- 42) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyā’, Mu‘jam Maqāyis al-lughah, Ed. ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1399, (in Arabic).
- 43) al-Fākīhānī, ‘Umar ibn ‘Alī ibn Sālim, Riyāḍ al-afḥām fi sharḥ ‘Umdat al-aḥkām, Ed. Nūr al-Dīn Ṭālib, Dār al-Nawādir, Dimashq, 2010, (in Arabic).
- 44) al-Fawzān, ‘Abd Allāh ibn Ṣāliḥ, Minḥat al-‘Allām fi sharḥ Bulūgh al-marām, Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr & al-Tawzī‘, al-Sa‘ūdīyah, 1435, (in Arabic).
- 45) al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī, al-Miṣbāḥ al-munīr fi Gharīb al-sharḥ al-kabīr, al-Maktabah al-‘Ilmīyah, Bayrūt, N. D, (in Arabic).
- 46) Ibn Qudāmah, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, al-sharḥ al-kabīr, Ed. ‘Abd Allāh al-Turkī, & ‘Abd al-Fattāḥ al-Ḥulw, Dār Hajar lil-Ṭibā‘ah, al-Qāhirah, 1415, (in Arabic).
- 47) Ibn Qudāmah, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad, al-Mughnī, Ed. ‘Abd allah al-Turkī, & ‘Abd al-Fattāḥ al-Ḥulw, Dār ‘Ālam al-Kutub lil-Ṭibā‘ah & al-Nashr, al-Riyāḍ, 1417, (in Arabic).



- 48) Ibn Qudāmah, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad, Rawḍat al-nāẓir & jannat al-munāẓir, Ed. Sha‘bān Muḥammad Ismā‘īl, Mu‘assasat al-Rayyān lil-Ṭibā‘ah & al-Nashr, Bayrūt, 1423, (in Arabic).
- 49) al-Qarāfī, Aḥmad ibn Idrīs, sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl, Ed. Ṭahā ‘Abd al-Ra‘ūf Sa‘d, Sharikat al-Ṭibā‘ah al-fannīyah al-Muttaḥidah, al-Qāhirah, 1393, (in Arabic).
- 50) al-Qurṭubī, Aḥmad ibn ‘Umar ibn Ibrāhīm, al-mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim, Ed. Muḥyī al-Dīn mystw, & ākharīn, Dār Ibn Kathīr, Dimashq, 1417, (in Arabic).
- 51) Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad ibn Abī Bakr, Badā‘ī‘ al-Fawā‘id, Ed. ‘Alī ibn Muḥammad al-‘umrān, Dār ‘aṭā‘āt al-‘Ilm, al-Riyāḍ, 1440, (in Arabic).
- 52) al-Kalwadhānī, Maḥfūz ibn Aḥmad, al-Tamhīd fī uṣūl al-fiqh, dirāsah & Ed. Mufīd Abū ‘Amshah, & Muḥammad ibn ‘Alī ibn Ibrāhīm, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī bi-Jāmi‘at Umm al-Qurā, Makkah al-Mukarramah, Dār al-madanī lil-Ṭibā‘ah, Jiddah, 1406, (in Arabic).
- 53) Ibn al-Laḥḥām, ‘Alā’ al-Dīn ibn Muḥammad ibn ‘Abbās al-Ba‘lī, al-qawā‘id & al-fawā‘id al-uṣūliyah & mā yatba‘uhā min al-aḥkām al-far‘īyah, Ed. ‘Abd al-Karīm al-Fadīlī, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, 1420, (in Arabic).
- 54) Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd, Sunan Ibn Mājah, Ed. Shu‘ayb al-Arna‘ūt, & ‘Ādil Murshid, Muḥammad Kāmil Qarah, & ‘Abd al-Muṭṭayf Ḥirz Allāh, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Bayrūt, 1430, (in Arabic).
- 55) Ibn Mālik, Mālik ibn Anas, al-Muwaṭṭa‘a, taṣḥīḥ & ikhrāj: Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Bayrūt, 1406, (in Arabic).
- 56) Mardāwī, ‘Alī ibn Sulaymān, al-Taḥbīr sharḥ al-Taḥrīr fī uṣūl al-fiqh, dirāsah & Ed. ‘Abd al-Raḥmān al-Jibrīn, & Aḥmad al-Sirāj, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1421, (in Arabic).
- 57) Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī, Ṣaḥīḥ Muslim, Ed. Muḥammad Fu‘ād ‘Abd al-Bāqī, Maṭba‘at ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī, al-Qāhirah, 1374, (in Arabic).
- 58) al-Muṭṭayf, Nāṣir ibn ‘Abd al-Sayyid, al-Maghrib fī tartīb al-Mu‘arrab, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt, N. D, (in Arabic).
- 59) al-Baṣrī, Muḥammad ibn ‘Alī, al-mu‘tamad fī uṣūl al-fiqh, ḍabaṭahu : Khalīl al-Mays, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1403, (in Arabic).
- 60) Ibn manzūr, Muḥammad ibn al-Mukarram ibn ‘Alī, Lisān al-‘Arab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414, (in Arabic).



- 61) Ibn al-Najjār, Muḥammad ibn Aḥmad, sharḥ al-Kawkab al-munīr, Ed. Muḥammad al-Zuḥaylī, & Nazīh Ḥammād, Maktabat al-‘Ubaykān, al-Riyāḍ, 1418, (in Arabic).
- 62) al-nisā’ī, Aḥmad ibn Shu‘ayb, al-sunan al-Kubrā, Ed. Ḥasan ‘Abd al-Mun‘im Shalabī, Ashraf : Shu‘ayb al-Arnā‘ūt, Mu‘assasat al-Risālah, Bayrūt, 1421, (in Arabic).
- 63) al-Namlah, ‘Abd al-Karīm ibn ‘Alī, Faṭḥ al-Jalīl bayān masā’il Manār al-Sabīl, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1425, (in Arabic).
- 64) al-Namlah, ‘Abd al-Karīm ibn ‘Alī, al-Muhadhdhab fī ‘ilm uṣūl al-fiqh al-muqāran, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1420, (in Arabic).
- 65) al-Namlah, ‘Abd al-Karīm ibn ‘Alī, al-shāmil fī ḥudūd & ta‘rīfāt muṣṭalaḥāt ‘ilm uṣūl al-fiqh, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1430, (in Arabic).
- 66) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab, taṣḥīḥ : Lajnat min al-‘ulamā’, Idārat al-Ṭibā‘ah al-Munīriyah, al-Qāhirah, 1344-1347, (in Arabic).
- 67) al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Minhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, Dār Iḥyá’ al-Turāth al-‘Arabī, Bayrūt, 1392, (in Arabic).
- 68) al-Hindī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥīm, nihāyat al-wuṣūl fī dirāyat al-uṣūl, Ed. Ṣāliḥ ibn Sulaymān al-Yūsuf, & Sa‘d ibn Sālim al-Suwayyih, al-Maktabah al-Tijāriyah, Makkah al-Mukarramah, 1416, (in Arabic).
- 69) Abū Ya‘lá, Muḥammad ibn al-Ḥusayn, al-‘Uddah fī uṣūl al-fiqh, Ed. Aḥmad ibn ‘Alī al-Mubārakī, D. N, D. B, 1410, (in Arabic).

